

**الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)**

**القوائم المالية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
وتقدير مراقب الحسابات عليها**

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تلفون : ٢٠٢ ٣٥ ٣٦ ٢٢ ١١ - ٣٥ ٣٦ ٢٢ ٠٠ (٢٠٢)
تلفاكس : ٢٠٢ ٣٥ ٣٦ ٢٣ ٠٥ - ٣٥ ٣٦ ٢٣ ٠١ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني : egypt@kpmg.com.eg
صندوق بريدي رقم ٤٨ الأهرام

مرتفعات الاهرام
كيلو ٢٢ طريق مصر الأسكندرية الصحراوى
الهرم - الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريدي : ١٢٥٦٦ الأهرام

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي الشركة المصرية للمنتجعات السياحية

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في الميزانية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وكذا قوائم الدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية والإيضاحات الهامة.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسؤولية مراقب الحسابات

تحصر مسؤوليتنا في إيداء الرأى على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها ، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتنطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتحقيق وفاء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإقصادات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إيداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبّر بعدلة ووضوح ، في جميع جوانبها الهمة ، عن المركز المالي المستقل للشركة المصرية للمنتجعات السياحية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ، وعن أدانها المالي وتدفقاتها النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

فقرات لفت الانتباه

ومع عدم اعتبار ما يلى تحفظات:-

١- كما هو مبين تقضيلاً في الإيضاح رقم (٣١-٣٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، فإنه يوجد دعوى مرفوعة أمام محكمة القضاء الإداري ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية من أحد المحامين ببطلان عقد تخصيص كافة أراضي الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بمنطقة سهل حشيش ، وقد قررت إدارة الشركة في ٢٨ فبراير ٢٠١١ الدخول طرفاً في تلك القضية لإتخاذ الإجراءات القانونية وتقديم الأسانيد المؤيدة لموقف الشركة والقضية الآن منظورة أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة وبجلسة ١٢ يونيو ٢٠١٤ تم حجز الدعوى للتقرير والذي انتهى إلى وقف الدعوى تعليقاً وتم تأجيل لجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥ للرد والتعقيب من جانب المستشار القانوني للشركة وقد تم تأجيل الدعوى إدارياً لجلسة ١٢ يناير ٢٠١٦ وفي تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٢ مارس ٢٠١٦ وقد أصدرت المحكمة حكمها في ذلك اليوم بقبول تدخل الشركة المصرية للمنتجعات السياحية وبعدم قبول الدعوى الأصلية المقدمة من أحد المحامين لرفعها من غير ذى صفة ، وترى إدارة الشركة في ضوء تقرير مستشارها القانوني أن الدفوع المقدمة منهم تساند موقف القانوني للشركة وأنه من الصعب التوقع حالياً بما سينتهى إليه الحكم النهائي ، ومن ثم لم يتحدد مدى تأثير ما قد ينتج عن تلك القضية من أثار على إقتصاديات الشركة ومركزها المالي.

٢- كما هو مبين تقضيلاً في الإيضاح رقم (٣١-٣٤) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع ، علماً بأن تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ حوالي ٧٤ مليون جنيه مصرى ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه وال الصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني وبجلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ تم حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين من جانب أطراف الدعوى وقد ورد بشهاده المستشار القانوني للشركة أنه لم تتحدد أى جلسة أمام المحكمة حتى تاريخ إصدار شهادته ، وأنه لم يرد إلى الشركة أى إخطار من المحكمة بـإيداع التقرير ، وترى إدارة الشركة في ضوء تقرير مستشارها القانوني أن الدفوع المقدمة منهم تساند موقف الشركة القانوني في ضوء أحكام العقد المبرم بين الهيئة والشركة بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وأنه من غير الممكن التوقع حالياً بما سينتهى إليه تقرير هيئة مفوضى الدولة في هذا النزاع وكذلك الحكم الذي ستتحكم به المحكمة ، ومن ثم لم يتحدد مدى تأثير ما قد ينتج عن تلك القضية من أثار سلبية على إقتصاديات الشركة ومركزها المالي.

حازم حسن

-٣-

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بذلك الحسابات وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بصفقات الشركة وذلك في الحدود التي ثبتت بها مثل تلك البيانات بالصفقات.

هشام جمال الأفندى
سجل مراقبى الحسابات
الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٠٠)
حازم حسن KPMG



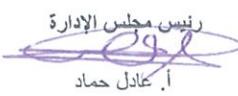
القاهرة فى ٢٢ مارس ٢٠١٦

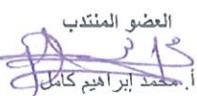
الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

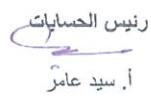
الميزانية المستقلة
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

<u>المعدلة</u> <u>٢٠١٤/١٢/٣١</u> <u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u> <u>جنيه مصرى</u>	<u>إيضاح رقم</u>	<u>الأصول غير المتداولة</u>
١٥٣٠٨٧٨٢٧	١٣٦٣٥٩٩٧١	(٤) ، (٢ - ٣)	أصول ثابتة (بالصافي)
٣٤٣٥٥٤	١١٥٤٦٨٣	(٥) ، (٣ - ٣)	مشروعات تحت التنفيذ
٢٧٨٤٤٧٩١٠	٢٧٨٤٤٧٩١٠	(٦) ، (٤ - ٣)	استثمارات في شركات تابعة
٦٥١١٣٢٥٢	٢٦٣٣٨٤٥٣٤	(٧) ، (٩ - ٣)	عملاء وأوراق التبض - طولية الأجل (بالصافي)
-	٣٩١٥٠٥٠٠	(١٢)	ودائع بالبنوك - تستحق بعد عام
-	١٢١٦٣١٢	(٢ - ٢٧، ٢٠ - ٣)	أصول ضريبية مؤجلة (بالصافي)
<u>٤٩٦٩٩٢٥٤٣</u>	<u>٧١٩٧١٣٩١٠</u>		<u>مجموع الأصول غير المتداولة</u>
 	 	 	<u>الأصول المتداولة</u>
٤٩٤٤٤٨٧١١	٤٨٦٤٩٣٠٢	(٧) ، (٧ - ٣)	أعمال تحت التنفيذ
٢٤٨٥٨٧٠	٢٢٠٨٠٣٤	(٨) ، (٦ - ٣)	مخزون
٥٠٣٣٢٩٦٨٣	٥٧٤٨٥٧٥٠٤	(٩) ، (٩ - ٣)	عملاء وأوراق التبض - قصيرة الأجل (بالصافي)
١١٢٥٢٤٢٨	٧٥٣٦٥٩٥	(١٠) ، (٩ - ٣)	مدينون متتنوعون وأرصدة مدينة أخرى
٩٢٦٩١٦٤٢	١١٧٦٠٣٦٤	(١١)	التنمية بالصندوق والبنوك
<u>١١٠٤٢٠٨٢٣٤</u>	<u>١١٨٨٢٥١٧٩٩</u>		<u>مجموع الأصول المتداولة</u>
 	 	 	<u>الالتزامات المتداولة</u>
١٣٠٨٥١٥١	١١٣١٦٣٨٤	(١٣) ، (١٣ - ٣)	مخصص مطالبات
١٣٧٤٥٧٣١	٢٥١٣٥٨٠٢	(١٤)	دفعت مقدمة من عملاء
١٢٢٤٥٨١٧	٣٦٥٦٨١٦٦	(٤/١٩)	جارى شركات تابعة - شركة سهل حشيش
١٣١٢٨٣٢٣٨	١٤٠٩١٩٥٠٢	(١٥) ، (٤ - ٣)	دائنون متتنوعون وأرصدة دائنة أخرى
٦٢١١٠٥٨٧	٧٣٠٦٦٧٦٠	(١٦)	مستحقات لهيئة التنمية السياحية
١٤٩٧٨٢٠٩٩	١٥٦٠٠٨٩٨٩	(٨ - ٣)	النکاليف التقديرية لاستكمال تنمية الأرضي الباعة
٥٤٣٠	-		بنوك - تسهيلات إئتمانية
-	٤٠٣٢١٦٠		الضريبية على الدخل
<u>٣٨٢٢٥٨٠٥٣</u>	<u>٤٤٧٠٤٧٧٦٣</u>		<u>مجموع الالتزامات المتداولة</u>
<u>٧٢١٩٥٢٨١</u>	<u>٧٤١٢٠٤٠٣٦</u>		رأس المال العامل
<u>١٢١٨٩٤٢٨٢٤</u>	<u>١٤٦٠٩١٧٩٤٦</u>		اجمالي الاستثمار
 	 	 	<u>و يتم تمويله على النحو التالي:</u>
١٠٥٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠	(١٧)	<u>حقوق الملكية</u>
١٣١٦٦٤٣٧٩	١٣١٦٦٤٣٧٩	(٣٠)	رأس المال المصدر والمدفوع
(١٨٤٥٧٦٨٤٠)	(٢١٣٩٨٩٨٠٦)		احتياطي قانوني
(٣٩٤١٢٩٦٦)	٢١٩٧٧٧٨٣٦		الخسائر المرحلة
<u>٩٦٧٦٧٤٥٧٣</u>	<u>١١٨٧٤٥٢٤٠٩</u>		صافي ربح (خسارة) العام
 	 	 	اجمالي حقوق الملكية
٢٤٩٧١٣١٠٦	٢٧٣٤٦٥٥٣٧	(٧ - ٣)	<u>الالتزامات غير المتداولة</u>
١٥٥٥١٤٥	-	(٢٧ - ٢) ، (٣ - ٢٠)	دائنون شراء أراضي
<u>٢٥١٢٦٨٢٥١</u>	<u>٢٧٣٤٦٥٥٣٧</u>		التزامات ضريبية مؤجلة (بالصافي)
<u>١٢١٨٩٤٢٨٢٤</u>	<u>١٤٦٠٩١٧٩٤٦</u>		اجمالي الالتزامات غير المتداولة
 	 	 	اجمالي حقوق الملكية والإلتزامات غير المتداولة

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٥) إلى صفحة رقم (٣٦) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

 أ. عادل حماد

العضو المنتدب

 أ. محمد إبراهيم كامل

رئيس الحسابات

 أ. سيد عامر

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

<u>المعدلة</u>	<u>٢٠١٤</u>	<u>٢٠١٥</u>	<u>إيضاح رقم</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>			
٦٦٥٤٤٤٥٧	٣٦٨٥٣٢٠٨٠	(١ - ٢٠) ، (١٦ - ٣)		مبيعات أراضي
(٦٢٣١٥٧٦٧)	(١٨٨٠٥٢٣٦)	(٢ - ٢٠) ، (١٦ - ٣)		مردودات مبيعات أراضي
٤٤٣٨٣٧٣٨	٤٩٤٥٣٣٤٩	(٣ - ٢٠) ، (١٦ - ٣)		إيرادات خدمات مؤداة
٤٨٦١٢٤٢٨	٣٩٩١٨٠١٩٣			إجمالي الإيرادات
(٣١٥٥٦٩٨٣)	(٩٨١٢٦٧٨٧)	(١ - ٢١) ، (١٧ - ٣)		نخصم: تكلف المبيعات
٧٨٢٥٦٨٤	٣٢١٦٢٦٥	(٢ - ٢١) ، (١٧ - ٣)		تكلفة مردودات مبيعات أراضي
(٦٦٤١٦٢٦٦)	(٨٥٠٠٤٣١٦)	(٢٢) ، (١٧ - ٣)		تكلف تشغيل الخدمات المؤداة
(٤١٥٣٥١٣٧)	٢١٩٢٦٥٣٥٥			مجمل ربح (خسارة) النشاط
٣٢٦١٩١٤	٤٤٩٩٩٤٢	(٢٣)		إيرادات تشغيل أخرى
(٣٨٢٧٣٢٢٣)	٢٢٣٧٦٥٢٩٧			
٤٢٧٧٧٥	٩٢٩٥٧٧٦	(١٦ - ٣)		(نخصم) إضاف:
١١٠١٥١٤٨	-			صافي الفوائد المؤجلة المستدعاة
(١٠١٩٥٨١٢)	(١٥٨٤١٣٧٩)	(٢٤) ، (١٧ - ٣)		غرامات تأخير أقساط بيع أراضي
(٢٤٣٧٥٤٩٢)	(٢٤٩٤٥٥٤٠)	(٢٥) ، (١٧ - ٣)		مصاروفات بيعية و تسويقية
(١١٤٨٤٣٨٦)	(٣١٠٥٤)	(٩)		مصاروفات إدارية و عمومية
٤٧٢٩٩٣٩١	١٥٥٣٥٩٠	(٩)		الإنخفاض في أرصدة العملاء
(١١٣٤٤٣١٩)	(١٣٣٦٤١٢١)	(٣ - ٢١)		رد إنخفاض في أرصدة العملاء
-	(٩٣٢٨١٥)	(١٠)		خسارة رد أراضي سبق بيعها
(١٢٥١٠٢٩)	(١٨٨٣٤٦٥)	(١٣)		الإنخفاض في أرصدة المدينون والأرصدة المدينة
(٣٨١٨١٩٤٧)	١٩١٥٦٦٢٨٩			الآخر
٢١٧٨٨٩٥	١٧٥٦٦٨٨	(١١)		إضاف:
٧٥١٥٦٨٤	٢٧٧١٥٥٦٢	(٢٦)		التغير في تقدير وثائق صناديق استثمار
٩٦٩٤٥٥٧٩	٢٩٤٧٢٢٥٠			الإيرادات (التكليف) التمويلية (بالصافي)
(٢٨٤٨٧٣٦٨)	٢٢١٠٣٨٥٣٩			صافي ربح (خسارة) العام قبل ضريبة الدخل
-	(٤٠٣٢١٦٠)	(١ - ٢٧) ، (٢٠ - ٣)		مصاروف ضريبة الدخل الحالية
(٩٢٥٥٩٨)	٢٧٧١٤٥٧	(٢ - ٢٧) ، (٢٠ - ٣)		الضريبة المؤجلة منفعة (مصاروف)
(٢٩٤١٢٩٦٦)	٢١٩٧٧٧٨٣٦			صافي ربح (خسارة) العام بعد الضريبة
(٠٠٣)	٠٢١	(١٨) ، (٢٤ - ٣)		نصيب السهم في ربح (خسارة) العام (جنيه/سهم)

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٥) إلى صفحة رقم (٣٦) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية المستدقة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

إجمالي صافي خسارة العام	إيجاطن قابليني	رأس المال المصدر و المدفوع حقه مصرى	إيجاطن رقم
الخسائر المرحلية حقه مصرى	حقه مصرى	الخسائر المرحلية حقه مصرى	الخسائر المرحلية حقه مصرى
١١٢١١٤١٥٣٩	(١٨٥١٩٥٨١)	(٤٣٠٣٤٥٩)	١٣١٩٩٤٣٧٩
(١٢٤٠٥٤٠٠٠)	-	(١٢٤٠٥٤٠٠٠)	-
٩٩٧٨٧٥٣٩	(١٨٥١٩٥٨١)	(١٣١٩٩٤٣٧٩)	١٠٥٠٠٠٠٠
-	-	١٠٥٠٠٠٠٠	(٣٢)
(٢٣٧٠٣٩٧٦)	(١٨٥١٩٥٨١)	(١٨٥١٩٥٨١)	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣
(٥٧٠٨٩٩٠)	-	-	تسويات على الخسائر المرحلية
(٢٣٧٠٣٩٧٦)	-	-	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ المعدل
(٥٧٠٨٩٩٠)	-	-	المتحول إلى (الخسائر) المرحلية
(٢٩٤٤٢٩٦)	-	-	صافي خسارة العام
(١٨٤٥٧٦٨٤٠)	١٣١٩٩٤٣٧٩	-	تسويات على خسائر السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤
(٢٩٤١٢٩٦)	-	١٠٥٠٠٠٠٠	(٣٢)
-	-	-	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ المعدل
٢١٩٧٧٧٨٣٦	-	-	المتحول إلى (الخسائر) المرحلية
٢١٩٧٧٧٨٣٦	-	-	صافي ربح العام
(٢١٣٩٩٨٩٨٠٤)	١٣١٩٩٤٣٧٩	١٠٥٠٠٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
١١٨٧٤٥٢٤٦٠٩	٢١٩٧٧٧٨٣٦	١٠٥٠٠٠٠٠	

(*) تعتبر الإضافات المرفقة من صفحة رقم (٥) إلى صفحة رقم (٣٦) جزءا لا يتجزأ من هذه القائم المالية وتحتها.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

المعدلة ٢٠١٤ جنيه مصرى	٢٠١٥ جنيه مصرى	إيضاح رقم	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
(٢٨٤٨٧٣٦٦)	٢٢١٠٣٨٥٣٩		صافي ربح (خسارة) العام قبل مصروف الضريبة
			تسوبيات لمطابقة صافي الربح (الخسارة) لصافي الأموال المستخدمة
			<u>في أنشطة التشغيل</u>
٢٠٣٠٢٤٩٥	٢٠١٠٦٤٢١	(٤)	إهلاك الأصول الثابتة
١١٤٨٤٣٨٦	٣١٠٥٤	(٩)	الانخفاض في رصيد العمالة
(٣٥٩٥٥٠٧٢)	(١٥٥٠٣٥٩٠)	(٩)	رد الانخفاض في لرصدة العمالة - بالصافي
-	٩٣٢٨١٥		الانخفاض في قيمة المديونون والارصدة المدينة الأخرى
١٢٥١٠٢٩	١٨٨٣٤٦٥	(١٣)	مخصص مطالبات - تدعيم
١١٨٢٥٠٨	-		أعباء تمويل تسهيلات بنكية
(١٤٩٣٨٠٣)	(٥٤٤٩١٢٥)		إيرادات فوائد ودائع بالبنوك
(٤٢٢٧٧٥)	(٩٢٩٥٧٧٦)		صافي فوائد مؤجلة مستدعاة
(٤٦٨٣٤٢٣)	(٢٠٩٥٧٦٧٨)		فرق تقييم الارصدة بعملات أجنبية ذات الطبيعة النقدية
<u>٣٦٨٢٧٠٢١</u>	<u>١٩٢٧٨٦١٢٥</u>		
			التغير في بند رأس المال العامل
٦٨١٩٩١٤	(٢٣٧٥١٩٤٥٠)		التغير في العمالة وأوراق القبض
(٢٣٥٤٧٥)	٢٧٧٨٣٦		التغير في المخزون
(١٨٧٤٥٢٥)	١٤٢١٨		التغير في مديونون ولرصدة مدينة أخرى
(١٧٩٥٦٤٦٢)	٨٣٩٩٤٠٩		التغير في أعمال تحت التنفيذ
(٢٥٩٤٢٠)	٥٧٤٢٦٧٣١		التغير في العمالة دفعات المقدمة
٤٦٥٠٠٩٤٤	٥٧٥٩٦٩٤		التغير في الدائون والارصدة الدائنة الأخرى
١١٨٣٨١٣١	٢٢٠٠٤٤٤٤		التغير في جاري شركات تابعة
(١٢٧٩٨٧٤٠)	٦٢٢٦٨٩٠		التغير في التكالفة التقديرية لتنمية أراضي مباعة
٥٨٦٥٤٢١	٨٣١٢٧٥٦		التغير في مستحقات هيئة التنمية السياحية
<u>١٠٧٢٧٦٧</u>	<u>٦٣٦٨٨٦٥٣</u>		صافي التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٣٣٧٥٠٤٦)	(٤١٨٩٦٩٤)	(٥٤)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
١١٧٩٥٩٦	٤٥٦٥٦٩٣		مقبولات فوائد ودائع بالبنوك
٦٥٤٥٠٠٠	١٢٩٠٢٨٥٥	(١١)	التغير في قيمة الودائع لاجل (أكثر من ثلاثة شهور)
-	(٣٩١٥٠٥٠٠)		ودائع بالبنوك تستحق بعد عام
<u>٤٣٥٠٥٠</u>	<u>(٢٥٨٧١٦٤٦)</u>		صافي النقدية المتاحة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(١١٨٢٥٠٨)	-		مدفوعات أعباء تمويل تسهيلات بنكية
(٨٧٨٧٧٧١)	(٥٤٣٠)		(القص) الزيادة في رصيد التسهيلات البنكية
(٩٩٧٠٢٧٩)	(٥٤٣٠)		التدفقات النقدية (المستخدمة في) المتاحة من أنشطة التمويل
(٤٥٤٧٤٦٢)	٣٧٨١١٥٧٧		صافي النقدية وما في حكمها (المستخدمة) خلال العام
٨٢٩٣٩١١٠٤	٧٨٣٩١٦٤٢		رصيد النقدية وما في حكمها في أول العام
<u>٧٨٣٩١٦٤٢</u>	<u>١١٦٢٠٣٢١٩</u>	(٢-١١)	رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية العام

في ضوء ما ورد تفصيلاً بإيضاح رقم (٣٢) تعديلات سنوات سابقة أثر تلك التسوبيات على أرقام المقارنة (السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤) وما قبلها باعتبارها تسوبيات غير نقدية.

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٥) إلى صفحة رقم (٣٦) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

**الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)**

**الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥**

١- **نبذة عن الشركة**

(ا) عام

- تأسست الشركة المصرية للمنتجعات السياحية - شركة مساهمة مصرية - وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولأنجته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولأنجته التنفيذية وتم قيدها بالسجل التجارى تحت رقم ٦٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦.
- المدة المحددة للشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى.
- تبدأ السنة المالية للشركة فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام.
- يقع المقر الرئيسي للشركة فى سهل حشيش - الغردقة - البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة فى (٤) شارع عزيز أباظة - الزمالك - القاهرة.
- يرأس مجلس إدارتها السيد الأستاذ / عادل حماد وعضو مجلس الإدارة المنتدب السيد الأستاذ / محمد إبراهيم كامل (وقد اعتمد مجلس الإدارة هذه القوائم المالية المستقلة بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٢).

(ب) غرض الشركة

غرض الشركة هو التعمير السياحى بصفة عامة وإقامة تجمع عمرانى سياحى سكنى متكملاً بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تهيئة وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية الازمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتحلية المياه والصرف الصحى والطرق تمهدأً لتنصيبها لتنفيذ مجموعة من المشروعات الفندقية والسياحية والسكنية والترفيهية والخدمة سواء بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو بمعرفة الغير ، ولها إنتاج وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية وبيع المياه المحلاة وإدارة المنتجعات العمرانية والقرى السياحية وإنشاء محطات الخدمة وإدارتها ويجوز للشركة أن تشتراك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالاً شبيه باعمالها او التي قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو الخارج.

(ج) الشركة مقيدة بالجدول الرسمي ببورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية.

٢- **أسس إعداد القوائم المالية المستقلة**

أ- الالتزام بمعايير المحاسبة والقوانين

تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية.

ب- أسس القياس

أعدت هذه القوائم المالية طبقاً لأساس التكلفة التاريخية.

ج- عملية التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصرى والذى يمثل عملية التعامل للشركة.

د- استخدام التقديرات والحكم الشخصى

تطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصى والتقدیرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات ، تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة معقولة في ظروف تطبيقها ، تمثل نتائج التقديرات والافتراضات الأساس في تكوين الحكم الشخصى الخاص بالقيم الدفترية للأصول والالتزامات بطريقة أكثر وضوحاً من مصادر أخرى ، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

- يتم إعادة دراسة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط ، أو في فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كلها.

أهم السياسات المحاسبية المطبقة

السياسات المحاسبية المبينة أدناه تم تطبيقها بثبات خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية.

١-٣ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم ترجمة المعاملات الأجنبية على أساس أسعار الصرف السارية وقت التعامل، وفي تاريخ الميزانية يتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية إلى الجنيه المصري وفقاً لأسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، وتدرج فروق العملة الناتجة عن الترجمة بقائمة الدخل. كما يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف الساري في تاريخ المعاملة.

٢-٣ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولى

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الإهلاك (٢-٣-ج) وخسائر الإضمحلال (١٢-٣). تتضمن التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل. بالنسبة للأصول التي يتم إنشائها داخلياً تتضمن تكاليف الأصل تكاليف الخامات والعملة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيز الأصل لحالته التي يتم تشغيله بها في موقعة وفي الغرض الذي تم اقتناصه من أجله ، وكذلك تكاليف إزالة وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.

يتم المحاسبة عن المكونات الرئيسية ببند من بنود الأصول الثابتة والتي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

ب- التكاليف اللاحقة على الاقتناء

تتضمن التكاليف الدفترية للأصول الثابتة تكاليف إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكاليف وكذلك يمكن قياس التكاليف بدرجة عالية من الدقة ، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصاريف عند تكبدها.

ج- الإهلاك

يتم تحمل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة. لا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلى بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة لذاك الأصول:-

<u>الأصل</u>
مباني
آلات ومعدات
أثاث ومفروشات
وسائل نقل وانتقال
أجهزة كمبيوتر
<u>محطات التحلية والصرف والمعالجة</u>
أعمال إنشائية
أعمال ميكانيكية
خزان المياه
المخازن
الشبكات والمرافق
الرصيف البحري
مطعم الشاطئ

- هذا وتقوم الشركة بإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة بصفة دورية مرة على الأقل عند نهاية كل سنة مالية.

٣-٣ مشاريع تحت التنفيذ

القياس الأولى : يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ، تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرةً واللزامية لتجهيز الأصل إلى حالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أفتى من أجله . يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحةً للاستخدام في الغرض الذي تم افتئتها من أجله . ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ الميزانية بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الأض محلان إن وجدت (إيضاح ١٢-٣) .

٤-٣ المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة

تبث الاستثمارات في شركات تابعة بالتكلفة وفي حالة حدوث أض محلان في قيمتها (إيضاح ١٢-٣) فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات بقيمة خسائر هذا الأض محلان على قائمة الدخل وذلك بالنسبة لكل استثمار على حده .

٥-٣ الاستثمارات في أوراق مالية بغرض المتاجرة

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بغرض المتاجرة بالرجوع إلى القيمة السوقية المعلنة لذلك الاستثمار في تاريخ القوائم المالية ، وتبث الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل .

٦-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل . تتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المقدر خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع ويتم تعديل المنصرف من المخزون باستخدام طريقة متوسط السعر المرجح وتتضمن التكلفة كافة التكاليف التي تتحملها الشركة للشراء وللوصول بالمخزون إلى موقعة وحالته الراهنة .

٧-٣ أعمال تحت التنفيذ

القياس الأولى : يتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة ، وتتضمن كافة التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض والنفقات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لاستكمال تهيئة وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها ودرج تلك التكلفة في حساب أعمال تحت التنفيذ عند البيع يتم تسوية نصيب الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ بخصم قيمة تلك التكلفة وفقاً للتكلفة الفعلية للمتر المباع من حساب التكاليف الفعلية ، وتبث قيمة الأعمال تحت التنفيذ بالميزانية بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل .

٨-٣ التكلفة التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة

القياس الأولى : تتبث مبدئياً بقيمة التكلفة التقديرية للاراضي المباعة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة التقديرية الإجمالية للتنمية وترقيق الاراضي المخطط بيعها وفق المخطط العام للمشروع وذلك لكل مرحلة على حدة ، ويتم تسويتها لاحقاً بنصيب مساحات الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة الفعلية لأعمال تنمية الأرضي (٧-٣) وذلك للوصول لباقي تكلفة إنجاز كامل أعمال التنمية والمرافق الخاصة بالأرض المباعة لكل مرحلة على حدة ، ويتم إعادة دراسة التكلفة التقديرية في ضوء الدراسة الفنية لإجمالي التكلفة التقديرية المعدة سنويًا وذلك لكل مرحلة من مراحل المشروع والمعدة من استشاري المشروع ، ويتم تسوية فروق إعادة التقدير على قائمة الدخل .

٩-٣ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الاسمية مخصوصاً منها قيمة المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها عندما يكون من غير المتوقع تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها ، هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الأض محلان (إيضاح ١٢-٣) ، ويتم قياس العملاء طويلة الأجل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يتم حسابها باستخدام معدل العائد الفعلى .

١٠-٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة .

١١-٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية ، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصناديق والودائع تحت الطلب والاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة لمبالغ نقدية محددة والتي يكون مخاطر تعرضها للتغير في القيمة ضئيلا ، وكذا تتضمن أرصدة البنوك سحب على المكتشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءا مكملا لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١٢-٣ الأضمحلالأ- الأصول المالية

- يتم اعتبار الأصل المالي مضمحل إذا كانت هناك أدلة موضوعية تبين أن هناك حدث أو أكثر يؤدي إلى تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لهذا الأصل.
- يتم حساب خسارة الأضمحلال المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بسعر الفائدة الفعلى.
- يتم إجراء اختبار الأضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل مستقل وبالنسبة للأصول المالية الأخرى يتم إجراء الاختبار على مستوى المجموعات التي تشارك في خصائص خطر الالتفاف.
- يتم الاعتراف بكافة خسائر الأضمحلال عند حدوثها بقائمة الدخل.
- يتم رد خسائر الأضمحلال إذا ما أمكن ربط الرد بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الأضمحلال المتعلقة بأصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أداة مدرونة بقائمة الدخل.

ب- الأصول غير المالية

- يتم مراجعة القيم الدفترية للأصول الشركة بخلاف المخزون والأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ الميزانية لتحديد إذا ما كان هناك أي مؤشر على اضمحلال تلك الأصول. في حالة وجود أي مؤشر على الأضمحلال يتم تقيير القيمة الاستردادية للأصل.
- يتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد المتعلقة به تزيد عن قيمته الاستردادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلة وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلية من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. ويتم الاعتراف بخسائر الأضمحلال في قائمة الدخل.
- تمثل القيمة الاستردادية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع أيهما أكبر. يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها للوصول إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم قبل الضريبة يعكس تقييم السوق المحلى للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بالأصل.
- يتم رد أثر خسائر الأضمحلال إذا حدث تغيير في التقديرات المستخدمة في تحديد القيمة الاستردادية. ويتم الرد في حدود القيمة الدفترية للأصل والتي يتم تحديدها بعد خصم عبء الإهلاك أو الاستهلاك الذي كان يتبعين خصمه إذا لم يتم الاعتراف بخسائر الأضمحلال وبحيث لا تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الاستردادية.

١٣-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقيير موثوق به لمبلغ الالتزام ، وإذا كان التأثير هاما فإنه يتم تقيير قيمة المخصص بخصم التدفقات النقدية المستقبلية بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقدير الحالى للسوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائما ، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ الميزانية وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقيير حالى لها.

١٤-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة.

١٥-٣ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومية لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يسأهم العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجر، يقتصر التزام الشركة على قيمة مساهمتها ، وتحمّل مساهمات الشركة لقائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

١٦-٣ تحقق الإيراد

- إيرادات النشاط

يتم الاعتراف بالإيراد عندما تقوم الشركة بتحويل المخاطر والعوند الأساسية للملكية إلى المشتري ، وألا تحتفظ الشركة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة ، وأن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق ، وأن يتواافق توقيع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى الشركة ، وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستحملها الشركة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

ويتم إثبات مبيعات الأراضي بالتنسيط وفقاً لشروط التعاقد والتسلیم للعميل والتي يتم بموجبها سداد المقابل على أقساط ويتم الاعتراف بسعر البيع النقدي (بدون العائد) كإيراد في تاريخ البيع. ويتم تحديد سعر البيع النقدي بخصم الأقساط المستحقة باستخدام معدل خصم مناسب ويظهر الفرق بين إجمالي سعر البيع والسعر النقدي مخصوصاً من قيمة أرصدة العملاء ويتم الاعتراف به كإيراد على مدار فترة استحقاقه.

وفي حالة بيع وحدات فيتم الاعتراف بالإيراد عند انتقال المخاطر والعوند إلى المشتري ، وإذا كانت هناك أعمال أساسية يجب أن يقوم بها البائع ولم تتم بعد فإنه لا يتم الاعتراف بالإيراد حتى يتم استكمالها.

- إيرادات التوزيعات

يتم إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل ، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة في استلام توزيعات أرباح من الشركات المستثمر فيها والمتحقق بعد تاريخ الاقتداء.

- إيراد الفوائد

يتم إثبات الفوائد الدائنة وفقاً لأساس الاستحقاق وعلى أساس نسبة زمنية أخذًا في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل.

١٧-٣ المصروفات

يتم إثبات المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق.

١٨-٣ تكاليف تمويلية (بالصافي)

يتضمن بند تكاليف تمويلية الفوائد المدينة والفوائد الدائنة على الأموال المستثمرة بالإضافة إلى فروق العملات الأجنبية والعوند على أذون الخزانة الحكومية.

١٩-٣ مصروف الفوائد

يتم إثبات مصروفات الفوائد المتعلقة بالفروع بقائمة الدخل باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلى.

٢٠-٣ ضرائب الدخل

تشمل ضرائب الدخل على الأرباح والخسائر للسنة الضريبية الحالية والموجلة. يتم الاعتراف بضرائب الدخل بقائمة الدخل فيما عدا الضرائب المتعلقة ببنود مثبتة مباشرة في حقوق المساهمين ، ففي هذه الحالة يتم إثباتها ضمن حقوق المساهمين.

تتمثل الضريبة الحالية في الضريبة المتوقعة على الربح الضريبي للسنة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ القوائم المالية وأى تسوية لضريبة مستحقة عن سنوات سابقة.

يتم إثبات الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الميزانيةأخذًا في الاعتبار الفروق المؤقتة بين القيم الدفترية للأصول والالتزامات لأغراض القوائم المالية والبالغ المستخدمة لأغراض الضرائب. يتم قياس قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ الميزانية.

يتم إثبات أصل ضريبي مؤجل عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانفصال بهذا الأصل. يتم مراجعة الأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ الميزانية ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

٢١-٣ أذون الخزانة الحكومية

يتم إثبات أذون الخزانة الحكومية بصافي التكاليف بعد استبعاد الاستهلاك وخسائر الإنخفاض في قيمة الأصول (١٢-٣).

٢٢-٣ شراء أسهم رأس المال

يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس المال الشركة ضمن حقوق المساهمين كتغير في حقوق المساهمين بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تبوييب الأسهم المشترأة كأسهم خزينة ويتم عرضها مخصومة من إجمالي حقوق المساهمين.

٢٣-٣ التوزيعات

يتم إثبات التوزيعات كالن扎مات في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

٤-٣ النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

يتم احتساب النصيب الأساسي للسهم العادي في الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في رأس مال الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

٥-٣ إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية ولم يتم تفعيلها بعد

خلال عام ٢٠١٥ تم إصدار نسخة معدلة من معايير المحاسبة المصرية تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة، على أن يتم العمل بها للفترات المالية التي تبدأ بعد أول يناير ٢٠١٦، مع العلم بأن التطبيق المبكر لهذه المعايير غير مسموح به.

هذا وسوف نستعرض أهم هذه التعديلات التي قد يكون لها تأثير على القوائم المالية للشركة عند بداية التطبيق:-

التأثير المحتمل على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو المعدلة
	قائمة المركز المالي	معيار مصرى (١)
• إعادة عرض رأس المال العامل لا يتطلبه المعيار كما المعروضة والإصلاحات والإيضاحات المتممة لها بما فيها أرقام المقارنة لتتناسب مع التعديلات المطلوبة بالمعيار.	• تم إستبعاد النموذج الإرشادي للقوائم المالية المرفق مع إصدار ٢٠٠٦ والذي كان يظهر عرض رأس المال العامل.	عرض القوائم المالية
• إضافة قائمة جديدة (قائمة الدخل الشامل) للفترة وال فترة المقابلة.	• يجب إضافة قائمة إلى قائمة المركز المالي تتضمن الأرصدة في بداية أول فترة مقارنة معروضة في حالة تأثيرها نتيجة تطبيق المنشآة لسياسة محاسبية بأثر رجعى أو تعديل بأثر رجعى أو إعادة تبوييب.	

التأثير المحتمل على القوائم المالية

<u>المعايير الجديدة أو المعدلة</u>	<u>ملخص لأهم التعديلات</u>	<u>قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) وقائمة الدخل الشامل</u>
	<p>على المنشأة أن تفصح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين أحدهما تعرض مكونات الربح أو الخسارة (قائمة دخل) والثانية تبدأ بالربح أو الخسارة وتعرض عناصر الدخل الشامل الآخر (قائمة الدخل الشامل).</p>	

إعادة عرض أرقام المقارنة الخاصة بالأصول الثابتة في الإيضاحات المتممة لقوائم المالية لتنماشى مع التعديلات المطلوبة بالمعيار.

- يجب عرض حركة الأصول الثابتة وإلهاكاتها بالإيضاحات المتممة لقوائم المالية للفترتين (الفترة الحالية وفترة المقارنة).

• قطع الغيار الإستراتيجية (الرئيسية) وكذا المعدات الاحتياطية تصلح لأن تكون أصولاً ثابتة عندما تتوقع المنشأة أن تستخدمها خلال أكثر من فترة واحدة. (أى عندما ينطبق عليها تعريف الأصول الثابتة).

الشركات التي تطبق المعالجة القياسية

يكون الإيضاح:-
على المنشأة تطبيق هذا المعيار على تكاليف الإقرارات المتعلقة بالأصول المؤهلة والتي يكون فيها تاريخ بدء الرسملة في أو بعد تاريخ تطبيق هذا المعيار.

تم إلغاء المعالجة القياسية السابقة والتي كانت تعرف بتكلفة الإقرارات المتعلقة مباشرةً باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل على قائمة الدخل دون رسمتها على الأصل.

معايير مصرى (١٤) تكاليف الإقرارات

يتم التعديل بأثر رجعى وتعديل جميع أرقام المقارنة للإفصاحات المعروضة.

- تم إصدار معيار محاسبة مصرى جديد رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات" ليتضمن جميع الإفصاحات المطلوبة للأدوات المالية.
- وبناءً عليه تم تعديل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) وذلك بفصل الإفصاحات منه ليصبح اسم المعيار "الأدوات المالية: العرض" بدلاً من "الأدوات المالية: العرض والإفصاح".

معايير مصرى (٤٠) الأدوات المالية: الإفصاحات

تقوم الإدارة في الوقت الحالى بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية والإفصاحات المطلوبة عند تطبيق التعديل بالمعيار.

تم إصدار معيار محاسبة مصرى جديد رقم (٤٥) "قياس القيمة العادلة" يطبق هذا المعيار عندما يتطلب معيار آخر أو يسمح بالقياس أو الإفصاح بالقيمة العادلة ويهدف هذا المعيار إلى:

- (أ) تعريف القيمة العادلة، و
- (ب) وضع إطار لقياس القيمة العادلة في معيار واحد، و
- (ج) تحديد الإفصاح المطلوب لقياسات القيمة العادلة.

معايير مصرى (٤٥) قياس القيمة العادلة

التأثير المحتمل على القوائم المالية

ملخص لأهم التعديلات

المعيير الجديد أو المعدلة
معيار مصرى (٤٤)

- تم إصدار معيار محاسبة مصرى جديد رقم (٤٤) يتم التعديل باثر رجعى وتعديل جميع أرقام المقارنة للافصاحات المعروضة.
- "الإفصاح عن الحصص فى المنشآت الأخرى" ليتضمن جميع الإفصاحات المطلوبة للاستثمارات فى الشركات التابعة والشقيقة والتربيات المشتركة والمنشآت ذات الهيكل الخاص غير المجمعة.
- ويهدف هذا المعيار إلى إلزام المنشآة بالإفصاح عن المعلومات التى تتيح لمستخدمي قوائمها المالية تقييم طبيعة حصصها فى المنشآت الأخرى والمخاطر المصاحبة لها ، وتأثيرات تلك الحصص على مركزها المالى وأدائها المالى والتغيرات النقدية.

٥- المشروعات تحت التنفيذ

يتمثل تكاليف المشروعات تحت التنفيذ الظاهر بقائمة الميزانية فيما يلى:-

<u>٢٠١٤/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢٥٥ ٠٠	٢٥٥ ٠٠	الرصيف البحري
٣٦ ٢٣٧	٨٤٧ ٣٦٦	مشروعات متنوعة
٥٢ ٣١٧	٥٢ ٣١٧	دراسة الفنية لأنشاء محطة محولات كهرباء
<u>٣٤٣ ٥٥٤</u>	<u>١٥٤ ٦٨٣</u>	

٦- استثمارات في شركات تابعة

يتمثل بند استثمارات في شركات تابعة الظاهر بقائمة الميزانية فيما يلى :

<u>٢٠١٤/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	نسبة المسددة من المساهمة	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	%	
١٧٣ ٤٤٧ ٩١٠	١٧٣ ٤٤٧ ٩١٠	١٠٠	- قيمة المساهمة في رأس مال شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (شركة تابعة) البالغ قدره ٢٥٠ مليون جنيه مصرى بنسبة مساهمة ٦٩,٣٨% وقد بلغ عدد الأسهم المملوكة للشركة المصرية للمنتجعات السياحية ١٧٣٤٤٧٩١ سهم بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم مدفوع بالكامل.
١٠٥ ٠٠٠٠٠	١٠٥ ٠٠٠٠٠	١٠٠	- قيمة زيادة رأس مال الشركة التابعة البالغ قدرها ١٠٥ مليون جنيه مصرى لعدد ١٠,٥ مليون سهم أسمى بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم ليصبح رأس مالها بعد الزيادة ٣٥٥ مليون جنيه مصرى ونسبة المساهمة بها بعد الزيادة ٧٨,٤٤% من رأس مال الشركة ، وذلك بموجب موافقة مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجعات السياحية خلال عام ٢٠١٢ على الاكتتاب فى كامل زيادة رأس مال شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (الشركة التابعة).
<u>٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠</u>	<u>٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠</u>	<u>الاجمالي</u>	

- وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ١٧ "القواعد المالية المجمعة والمستقلة" والمادة ١٨٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فإن الشركة تعد قوائم مالية مجمعة للمجموعة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة إلى الحصول على صورة أوضح عن المركز المالى ونتائج الأعمال والتغيرات النقدية للمجموعة ككل.

٧- أعمال تحت التنفيذ

تتمثل التكاليف الفعلية لبند أعمال تحت التنفيذ الظاهر بالميزانية المستقلة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلى:-

<u>٢٠١٤/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٤١ ٥٤٧ ٦٣٥	٣٩ ٨٣٤ ٠٠٢	١-٧ تكلفة أراضي المرحلة الأولى التي لم تباع
١٣٦ ٢٩٥ ٣٨١	١٢٦ ٦٤١ ٥٢٣	٢-٧ تكلفة أراضي المرحلة الثانية التي لم تباع
٣٠٣ ٨٤١ ٦٢٧	٣٠٥ ٠٧٨ ٣٣٥	٣-٧ تكلفة أراضي المرحلة الثالثة
١٠ ٥٣٠ ٢٧٥	١٠ ٥٣٠ ٢٧٥	٤-٧ تكلفة أعمال مشروع صوارى
٢ ٢٣٣ ٧٩٣	٣ ٩٦٥ ١٦٧	٥-٧ تكلفة أعمال مشروع جمران
<u>٤٩٤ ٤٤٨ ٧١١</u>	<u>٤٨٦ ٠٤٩ ٣٠٢</u>	

نظراً للأحداث الاقتصادية التي مرت بها جمهورية مصر العربية خلال عام ٢٠١١ ، وما صاحبها من قرارات حكومية بسحب أرض المرحلة الثالثة بالمشروع والجارى حالياً اتخاذ الإجراءات القضائية حاله كما هو مبين تفصيلاً بإيضاح (٣-٧) أدناه والذى قد يؤثر على البيانات والمعلومات والإفتراضات الفنية المرتبطة بتقدير عناصر التكاليف المشار إليها أعلاه ، ومن ثم فقد قامت الشركة بالتعاقد مع أحد بيوت الخبرة الاستشارية لإعداد دراسة لاحتساب التكاليف التقديرية لمشروع الشركة فى ضوء البيانات المالية والفنية المتوفرة لديها حالياً فى ضوء تعديلات المخطط العام للمشروع. هذا وقد انتهى من إصدار تقريره عن تلك الدراسة فى ٢٨ يناير ٢٠١٦.

وفي إطار تلك الدراسة لعناصر التكاليف وفى ضوء ظروف التشغيل الحالية فقد تبين للخبراء الذين استعانت بهم الشركة لهذا الغرض عدم دقة بعض القياسات المساحية والدراسات التى بنيت عليها الدراسة السابقة مما يستلزم معه إجراء تعديلات هامة تم إدراجهما على أساس احتساب التكاليف التقديرية لكلا المرحلتين الأولى والثانية تمثل فى زيادة المساحة المعدة للبيع للمرحلة الأولى وتخفيف المساحة المعدة للبيع للمرحلة الثانية فى ضوء المخطط العام المعتمد من الهيئة العامة للتنمية السياحية.

كما تم تأثير بند الأعمال تحت التنفيذ - المرحلة الأولى والثانية - فى ضوء رؤية إدارة الشركة بناءاً على رأى المختصين بإدارة التطوير والتطوير فقد تم إعادة رسملة عدد من مشروعات شبكات الكهرباء والاتصالات المدرجة بتكلفة الاعمال تحت التنفيذ وذلك على الأصول الثابتة فى ضوء الانفاقيات البرمرة مع جهاز تنظيم مرافق الكهرباء خلال السنوات السابقة والذى يمنح الشركة القدرة على تحقيق منافع اقتصادية حالية ومستقبلية من استغلال شبكة الكهرباء المملوكة لها بمنطقة سهل حشيش، كذلك فى ضوء العقود المبرمة مع بعض الجهات لتشغيل شبكة الاتصالات بالأرض الخاصة بمشروع الشركة بمنطقة سهل حشيش لصالح الشركة ، كذلك تعديل أخطاء تقدير قياس التكاليف المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بعملية الترقيق فى ضوء ظروف التشغيل ، هذا وقد تم تسوية الفروق الناتجة عن هذه الاخطاء على الخسائر المرحلة - (إيضاح - ٣٢).

١- أراضي المرحلة الأولى

- تم تخصيص المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة ستة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وإيجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الأحمر بغير ضرورة تقييمها سياحياً والمبرم في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة المرحلة. هذا ويستحق للهيئة ٧٪ من ثمن البيع وقت التصرف وبعد أدنى ١١,٢٥ جنيه للمتر الواحد تزداد بنسبة ١٠٪ سنويًا وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة هذا وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٦ لسنة ٢٠٠٥ والمشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٤ يوليو ٢٠٠٥ ، والذي تضمن أن الأراضي المباعة لإقامة مشروع فندق يستحق للهيئة ١,٧٥ دولار أمريكي عن كل متر من الأراضي المباعة. هذا وقد قامت الشركة بإتخاذ إجراءات تسوية نهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية والثالثة من مركز سهل حشيش والذي بموجبه تم الاتفاق على أن يتم حساب حصة الهيئة المستحقة عن المرحلة الأولى على أساس ٧٪ من قيمة التصرف أو ١١,٢٥ جنيه مصرى للمتر المربع الواحد تزداد بنسبة ١٠٪ سنويًا من تاريخ أول تعاقد أيهما أكبر.
- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الأولى وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦ مليون متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٣١٦ ٨٩١ ٤ متر مربع.
- هذا وقد بلغت التكالفة التقديرية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ لتنفيذ تنمية المرحلة الأولى من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٦٠٧ ٦٠٠ ٢٩٨ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٦١,٠٥ جنيه مصرى.
- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٢٢٧ ٢٩٦ ٢٠٨ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد ٤٦,٤٧ جنيه المتر، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٨٥٧ ٢١١ متر مربع تقريباً.

٢- أراضي المرحلة الثانية

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٦ مليون متر مربع كمنطقة امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.
- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة مبدئية من الهيئة العامة للتنمية السياحية ببيع المساحة المخصصة من المركز السياحي للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع. وقد تم صدور قرار تخصيص نهائي للأرض لتلك المرحلة برقم (٨٢) في تاريخ ٢٠٠٦/٥/٥ بعد سداد كافة مصروفات التخصيص والتعاقد.
- وفي إطار التسوية النهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية والثالثة من مركز سهل حشيش المشار إليها في (١-٧) فقد تم الاتفاق على حساب حصة الهيئة على نفس الأساس المتبع للمرحلة الأولى عن التصرفات المبرمة قبل تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء في ٢٨ يوليو ٢٠٠٥ ، على أن يتم حساب حصة الهيئة بعد تاريخ القرار المبين عليه بواقع ١,٧٥ دولار للمتر الواحد بالنسبة للتصرفات على قطع الأراضي المخصصة للاستخدام الفندقي أو ٥ دولار أمريكي بالنسبة لقطع الأراضي المخصصة للإسكان السياحي.
- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الثانية وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦٠٢١ ٨٠٥ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٦٥٧ ٧٩٣ ٤ متر مربع.
- باخت التكالفة التقديرية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ للمرحلة الثانية من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٤٤٥ ٨٣٢ ٠٨٩ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٩٣ جنيه مصرى.
- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٨٣٢ ٨٦٧ ٢٤٠ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد ٥٠,٢٥ جنيه المتر، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٢٥٢٠ ٣٧٠ ٢ متر مربع تقريباً.

٣-٧ أراضي المرحلة الثالثة:

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثالثة والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية في ١٩٩٥/١٠/٢٤.
- بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لإفادتها بخطاب يفيد أحقيّة الشركة في تنمية المرحلة الثالثة وبتاريخ ٢٠٠٥ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنّها ليس لديها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفى الشركة الشروط والضوابط التعاقدية وسوف توافق الهيئة الشركة بنتائج تلك الدراسة في حينه، وطبقاً لخطاب الهيئة المؤرخ في ٢٠٠٧/٢/٢٦ تم تحديد سعر شراء المتر بمبلغ ١٤٠ دولار للمتر المربع.
- تبلغ تكلفة شراء الأرض من الهيئة العامة للتنمية السياحية طبقاً لقياس المساحي المعده بمعرفة الشركة (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) مبلغ ٤٢٤١٨١٩ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٤٠٧٤٠ جنية مصرى والمدرجة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ - مرحلة ثلاثة وقد بلغ المدّد منها ٣٥٩٦٥٧ دولار أمريكي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ويبلغ باقى قيمة المستحق للهيئة في ضوء الحصر المبين عاليه مبلغ وقدره ٢٧٣٤٦٥٥٣٧ جنية مصرى المعادل لمبلغ ٩٢٤٩٠٩ دولار أمريكي والمدرجة ضمن دانفو شراء أراضي.
- كما بلغت تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ٦٢٧٥٩٤ ٧٣ جنية مصرى مقابل (مبلغ ٨٨٧٣٩٠ جنية مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤).
- هذا وقد قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بموجب قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع ، وقد قامت الشركة بالتلطيم من قرار الهيئة العامة للتنمية السياحية بسحب الموافقة المشار إليها في ٢٧ مايو ٢٠١١ والتي لم تلتقي رد بشأنه ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري والتي تأجلت إلى جلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ وبتلك الجلسة تم طلب حجز الدعوى للتقرير وبناء عليه قررت المحكمة حجز الدعوى للتقرير وتقدم المذكرات خلال أسبوعين من جانب الهيئة ولم تودع المذكرات كما ان التقرير لم يوضع وجارى متابعته وفقاً لما هو وارد تفصيلاً بالموقف القانوني للشركة إيضاح رقم (٤-٢٩).

٤-٧ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (مشروع صوارى)

يتمثل البند عاليه فيما يلى :

- ١-٤-٧ قيمة التكلفة المتکبدة في تنفيذ أعمال مشروع إقامة تجمع سكنى فاخر على مساحة تبلغ حوالي ٢,٥٨٣ مليون متر مربع بمنطقة سهل حشيش ، وفي إطار تنفيذ المشروع فقد قامت الشركة بإبرام اتفاق مع شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - FZC (بصفتها المطور) في ٢٨ أبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسويق وبيع وحدات المشروع طبقاً للمخطط العام المقيد عليه.
 - ٢-٤-٧ حقوق استغلال علامات تجارية والمتمثلة في قيمة مقابل استغلال الاسم التجارى لشركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - (FZC) ومقرها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عن أعمال الإشراف على تنفيذ والترويج والدعائية لمشروع صوارى المبين عاليه.
- وقد قامت الشركة بمتابعة الإجراءات التي تكفل لها استكمال أعمال المشروع في ظل تداخل جزء من المساحات المقرر إقامته المشروع عليها مع أراضي المرحلة الثالثة والتي ما زالت محل نزاع مع الهيئة العامة للتنمية السياحية (إيضاح ٣-٧) ، وفي هذا الإطار تقدمت الشركة بطلب لإعادة ترسيم حدود المرحلة الثانية المخصصة نهائياً بالإضافة مساحة ٣٩١ الف متر مربع في اتجاه الامتداد الجنوبي لتشمل جزء من مشروع المارينا الواقع داخل نطاق المرحلة الثالثة واستقطاع ذات المساحة من الحدود الغربية للمرحلة الثانية تمهداً للبدء في تنفيذ مشروع صوارى وقد أصدرت الهيئة العامة للتنمية السياحية كتابها المؤرخ في ١٥ مايو ٢٠١٥ بالموافقة على طلب الشركة مع التزام الشركة بالاشتراطات المرتبطة بذلك.

٥-٧ مشروع جمران

يتمثل البند عاليه في قيمة التكفة المتکبدة لتنفيذ أعمال مشروع جمران بمنطقة الفيلات بالإضافة إلى قيام الشركة بتولى أعمال بناء وحدات الفيلات لصالح بعض عملاء تلك الأرضى بما يتاسب مع المخطط العمرانى المتكامل لتلك المنطقة.

المخزون

-٨

يتمثل رصيد بند المخزون والظاهر بالميزانية ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلى:

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>

٢٤٨٥٨٧٠ ٢٢٠٨٠٣٤

- مخزون مهمات الصيانة وقطع الغيار بالموقع

٩- عملاء وأوراق القبض (بالصافي)

يتمثل بند عملاء وأوراق القبض والظاهر بالميزانية ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلى:

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	عملاء - أراضى عملاء وأوراق قبض مشروع جمران عملاء - خدمات وإدارة المنتجع بخصم: الفوائد المؤجلة بخصم: الإنخفاض فى رصيد العملاء (*)
٥٥٨ ٥٩٤ ٣٧٤	٨٤٩ ٣١٨ ٥٨٢	
٧٦ ٠٩٨ ١٥١	٧١ ١١١ ٤٣٢	
٣٢ ٥٤٩ ٧٩٨	٣٨ ٥٥٩ ٨٦٠	
<u>٦٦٧ ٢٤٢ ٣٢٣</u>	<u>٩٥٨ ٩٨٩ ٨٧٤</u>	
(١١ ٨١٧ ٨١٥)	(٤٩ ٢٣٨ ٧٩٩)	
(٨٦ ٩٨١ ٥٧٣)	(٧١ ٥٠٩ ٠٣٧)	
<u>٥٦٨ ٤٤٢ ٩٣٥</u>	<u>٨٣٨ ٢٤٢ ٠٣٨</u>	

- لأغراض تصوير القوائم المالية تم تبويب أرصدة العملاء وأوراق القبض في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ كالتالى:

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	عملاء وأوراق قبض - أصول غير متداولة عملاء وأوراق قبض - أصول متداولة
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
<u>٦٥ ١١٣ ٢٥٢</u>	<u>٢٦٣ ٣٨٤ ٥٣٤</u>	
<u>٥٠٣ ٣٢٩ ٦٨٣</u>	<u>٥٧٤ ٨٥٧ ٥٠٤</u>	

(*) يمثل رصيد الإنخفاض في قيمة العملاء المبين عاليه في قيمة الإنخفاض في قيمة أرصدة العملاء طبقاً للدراسة المعدة بمعرفة الإدارة نتيجة للظروف الحالية في جمهورية مصر العربية وانعكاسها على نشاط الشركة والتي أدت إلى وجود بعض الصعوبات المالية لدى بعض العملاء بالإضافة إلى تأثير إنخفاض نشاط السوق بسبب الصعوبات المالية التي تواجه قطاع السياحة عامه ، لذا فإن إدارة الشركة قامت بإجراء دراسة بناء على عدة افتراضات لتحديد مقدار الإنخفاض في أرصدة العملاء نتيجة المؤشرات المذكورة عاليه ، وقد تم أعداد الدراسة في ضوء ما يلى:

- افتراض استمرار الارتباط بالعميل ومتابعة عملية التحصيل منهم.
- التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة في ضوء عدد السنوات المتوقعة للسداد على مستوى كل عميل على حدة.
- خصم التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام معدلات للعائد من الاستثمارات المشابهة ووفقاً لطبيعة العملة المرتبطة بها كل عميل.

- وتمثل حركة رصيد الإنفاض في قيمة العملاء خلال العام فيما يلى:

<u>جنيه مصرى</u>	
٨٦٩٨١٥٧٣	رصيد أول العام
٣١٠٥٤	المكون خلال العام
(١٥٥٠٣٥٩٠)	رد الإنفاض في قيمة العملاء خلال العام (*)
-	المستخدم من الرصيد خلال العام
<u>٧١٥٠٩٠٣٧</u>	<u>رصيد آخر العام</u>

(*) يتضمن مبلغ يعادل ٦٦٦ ٢ جنية مصرى تخص أرصدة العملاء المرتبطة بتسوية قطعة الأرض رقم (٢ - مرحلة أولى) كما تتضمن مبلغ ٨٨٤ ٩٥٢ جنية مصرى تخص أرصدة غرامات التأخير على ذلك العميل الواردة بالإيضاح رقم (٣-٢١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

١٠ - مدينون متتنوعون وأرصدة مدينة أخرى

يتمثل بند مدينون متتنوعون وأرصدة مدينة أخرى والظاهر بالميزانية فيما يلى:-

<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٥٠٠٠	-	تأمينات خطابات الضمان
٢٥٤٥٤	٢١٠٦٠٩	عهد نقدية وسلف
١٢١٠٦١٣	١٢١٤٨٨١	مصروفات مدفوعة مقدماً
٤٠٤٧٧٠	٥٢٥٤٢٦	تأمينات لدى الغير
٣١٤٢٠٧	٨٨٣٤٣٢	فوائد وعوائد مستحقة
٤٤٢٢٤٧٠	٤٤٣٧٥٠٩	دفعات مقدمة لمقاولين وموردين
٦٧٠٨٧٧	٦٠٥٥٥٦	مدينون متتنوعون
٤٣٢٢١٩	٥٢٢٤١٢	ضربيّة خصم من المنبع - مدينة
٥١٠٥٠٧٢	١٤٥٢٨٣٩	مصلحة الضرائب على الدخل - مدينة (*)
<u>١٢٦٣٥٦٨٢</u>	<u>٩٨٥٢٦٦٤</u>	
<u>(١٣٨٣٢٥٤)</u>	<u>(٢٣١٦٠٦٩)</u>	<u>يخصم: الإنفاض في قيمة مدينون متتنوعون وأرصدة مدينة أخرى</u>
<u>١١٢٥٢٤٢٨</u>	<u>٧٥٣٦٥٩٥</u>	

يتمثل في قيمة الباقي المسدد بالإضافة لمأمورية الضرائب بمبلغ ٤٠٨٩٦٦ ٦ جنية مصرى عن دخل الأشخاص الاعتبارية عن السنة المالية عن ٢٠٠٨ فى ضوء قرار اللجنة الداخلية الوارد بنموذج رقم ٣٦ سداد بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٢ وقد بلغ قيمة ما تم تسويته مع المأمورية من هذا الرصيد مبلغ ١٢٧ ٤٩٥٦ جنية مصرى. طبقاً للمطالبة الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٨ (نموذج حجز A) ليصبح الرصيد في ٢٠١٥/١٢/٣١ مبلغ ٢٠١٥/١٢/٣١ ٤٥٢٨٣٩ جنية مصرى هذا وسيتم تسوية باقى تلك المديونية مع المأمورية مقابل المطالبات الضريبية الناشئة عن السنوات المالية التالية.

١١- النقدي بالصندوق والبنوك

١١-١ يتمثل بند النقدي بالصندوق والبنوك الظاهر بالميزانية فيما يلى:-

<u>٢٠١٤/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٢٣٢٠٠	١٢١٣٨٤	نقدية بالصندوق
٨٦٦٠١٨١	٧٧٦٩٦٢٣٩	بنوك - حسابات جارية - جنيه مصرى (ذات عائد جارى)
١١٨٤٤٧٥	٢٠٦٧٢٤٧	بنوك - حسابات جارية - دولار أمريكي
٢٤٣٥٨٢	٢٤٠٨٩٢	بنوك - حسابات جارية - يورو
-	٢٠٤٨٠٤	بنوك - حسابات جارية - جنيه استرليني
٥٠٠٠٠٠	١٥٦٨٥٩٨٨	بنوك - ودائع - جنيه مصرى (أقل من ثلاثة شهور)
-	١٣٩٧١٤٥	بنوك - ودائع - جنيه مصرى (أكثر من ثلاثة شهور) (*)
٣٥٧٥٠٠٠	-	بنوك - ودائع - دولار أمريكي (أقل من ثلاثة شهور)
١٤٣٠٠٠٠	-	بنوك - ودائع - دولار أمريكي (أكثر من ثلاثة شهور)
٢٧٤٣٠٢٠٤	٢٠١٨٦٦٦٤	وثائق صناديق استثمار في أدوات سوق النقد - جمان (**)
<u>٩٢٦٩١٦٤٢</u>	<u>١١٧٦٠٠٣٦٤</u>	

(*) يتضمن هذا الرصيد مبلغاً وقدره ١٤٣٩٧١٤٥ ١ جنيه مصرى (١٤٣٠٠٠٠) ١ جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤) تتمثل في قيمة أرصدة الودائع لأجل بالبنوك بالجنيه المصري والتي تستحق خلال فترات تتراوح بين أكثر من ثلاثة شهور وأقل من سنة من تاريخ الميزانية وذلك بفائدة ٩,٢٥٪.

(**) يتمثل البند في القيمة السوقية لعدد ١١٤٨٩٦ وثيقة من وثائق صندوق استثمار في أدوات سوق النقد - جمان (يومى) والمدار بمعرفة العربي الأفريقي لإدارة الاستثمارات هذا وقد بلغ سعر الوثيقة المعلن في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ قدره ١٧٥,٧٠ جنيه مصرى (١٦١,٧١) جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤). وقد بلغ قيمة الأرباح الناتجة عن اقتداء الاستثمار والمدرج على قائمة الدخل خلال العام مبلغ ٦٨٨ ٧٥٦ ١ جنيه مصرى.

١١-٢ ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتمثل بند النقدي وما في حكمها في الآتى:

<u>٢٠١٤/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٩٢٦٩١٦٤٢	١١٧٦٠٠٣٦٤	النقدي بالبنوك والصندوق
(١٤٣٠٠٠٠)	(١٣٩٧١٤٥)	يخص:
<u>٧٨٣٩١٦٤٢</u>	<u>١١٦٢٠٣٢١٩</u>	ودائع لأجل (أكثر من ثلاثة شهور) النقدي وما في حكمها طبقاً لقائمة التدفقات النقدية

١٢- ودائع بالبنوك - تستحق بعد عام

يتمثل رصيد ودائع بالبنوك - تستحق بعد عام الظاهر بالميزانية فيما يلى:-

<u>٢٠١٤/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
-	٣٩١٥٠٥٠٠	بنوك - ودائع - دولار أمريكي (تستحق بعد عام) (*)
-	٣٩١٥٠٥٠٠	

(*) تتمثل أرصدة الودائع بالبنوك بالدولار الأمريكي (تستحق بعد عام) المبين رصيدها عاليه في قيمة المعادل لمبلغ ٥ مليون دولار أمريكي تستحق خلال عام ٢٠٢٢ وذلك بفائدة ٥٪. ويتضمن هذا الرصيد مبلغ ٢٥٠ ١٩٥٧٥ مليون جنيه مصرى والمعادل لمبلغ ٢,٥ مليون دولار أمريكي مخصصة كضمانة لتسهيل جاري مدين من البنك العربي الإفريقي الدولي لصالح شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (شركة تابعة) والذي ينتهي خلال شهر مايو ٢٠١٦.

١٣ - مخصص مطالبات

يتمثل هذا البند الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بالميزانية فيما يلى:

<u>٢٠١٤/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	رصيد أول العام
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	تدعيم خلال العام
<u>١١٨٣٤١٢٢</u>	<u>١٣٠٨٥١٥١</u>	يخصم المستخدم خلال العام
<u>١٢٥١٠٢٩</u>	<u>١٨٨٣٤٦٥</u>	
<u>-</u>	<u>(٣٦٥٢٢٣٢)</u>	الرصيد في نهاية العام
<u>١٣٠٨٥١٥١</u>	<u>١١٣١٦٣٨٤</u>	

(*) يتضمن مخصص المطالبات قيمة الفروق الضريبية المترتبة عن عملية الفحص الضريبي كما هو وارد تفصيلاً بإيضاح رقم (٢٨) الموقف الضريبي وذلك عن السنوات المالية منذ بدء النشاط وحتى عام ٢٠٠٨، وقد تم تسوية مبلغ ٦٥٢٢٣٢ جنية مصرى من تلك الفروق الضريبية من قيمة الرصيد الدائن المستحق للشركة طرف مصلحة الضرائب المصرية (إيضاح رقم ١٠).

١٤ - دفعات مقدمة من عملاء

يتمثل البند الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بالميزانية فيما يلى:

<u>٢٠١٤/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	مقدمات تعاقدي أراضي
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	دفعات تعاقدي وحدات مشروع صواري
<u>١١٨٨٣٩٩</u>	<u>٢٣٣٣٧٧٨٥</u>	مقدمات حجز وحدات مشروع جمران
<u>١٦٤٨٩٧٩</u>	<u>١٦٨٨٤٨٣</u>	
<u>٢١٣٥٥٣</u>	<u>١٠٩٥٣٤</u>	
<u>١٣٧٤٥٧٣١</u>	<u>٢٥١٣٥٨٠٢</u>	

١٥ - دائنون متذعون وأرصدة دائنة أخرى

يتمثل البند الظاهر بالميزانية ضمن الالتزامات المتداولة فيما يلى:

<u>٢٠١٤/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	موردين ومقاولين
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	مقاولين ضمان أعمال
<u>٨٥٧٤٣٤٣</u>	<u>٦٧٦٢٤٧٨</u>	مقاولين - تأمينات اجتماعية
<u>٧٥٢٧٦٢</u>	<u>٨٤٢٨٥١</u>	المستحق لجهات حكومية
<u>١٥٢٣٦٩١</u>	<u>١٥٢٣٦٩١</u>	مصروفات مستحقة
<u>١٧٨٩٣٩٦٩</u>	<u>١٧٠٩٠٠٠٤</u>	تأمينات تعاقديات توزيع الكهرباء
<u>٤٣١٤١٦</u>	<u>١٤٣٢٩٦١</u>	تأمينات صيانة
<u>٤٢٨٠٠</u>	<u>٢٥٠٠٠</u>	دائنو توزيعات
<u>٢٢٥٩٨٧٣</u>	<u>٢٦٣١٤٤٧</u>	إيرادات مؤجلة (*)
<u>٣٩٣٤٩٩</u>	<u>٣٩٣٤٩٩</u>	أرصدة دائنة أخرى (**)
<u>٤٤٢٦٨٩٥٦</u>	<u>٥٤٨٠٥١١٣</u>	دائنون متذعون
<u>٤٠٧٥٥٠٠</u>	<u>٤٤٦٣١٥٧٠</u>	
<u>١٤٠٠١٧٢٩</u>	<u>١٠٧٨٠٨٨٨</u>	
<u>١٣١٢٨٣٢٣٨</u>	<u>١٤٠٩١٩٥٠٢</u>	

(*) تتضمن الإيرادات المؤجلة مبلغ ٧١٢٥٠٥٤ جنية مصرى قيمة ثمن البناء المحدد مقدماً من عمالء مشروع جمران والتي سيتم الاعتراف بها بموجب استلام العملاء لها لدى تنفيذ هيكل البناء للفيلات.

(**) يتمثل الرصيد في قيمة المحدد من أحد عمالء الشركة بمبلغ ٥,٧ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٤٤٦٣١٥٧٠ جنية مصرى كدفعة تعاقدي شراء أرض بالمرحلة الثانية هذا وقد أقامت إدارة الشركة دعوى لفسخ التعاقد مع العميل مع رد دفعه التعاقد المحدد منه نظراً لتأخره في الوفاء بالالتزامات التعاقدية حتى تاريخه ، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقييم كافة الأسنان القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى وفقاً لما جاء تفصيلاً بالإيضاح (٣١-١) الموقف القانوني.

١٦ - مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية

يتمثل بند مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بالميزانية بمبلغ ٧٦٠٦٦٧٣ جنيه مصرى (٥٨٧١١٠٦٢ جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤) فى قيمة حصة الهيئة عن تصرفات الشركة فى أراضى المراحل الثلاث ، وجارى حاليا استكمال التسوية النهائية لقيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية لدى الشركة عن التصرف بالبيع للأراضى طبقاً لأسس التحاسب المنتفق عليها مع الهيئة والواردة تفصيلاً بايضاح (٧) أعمال تحت التنفيذ.

١٧ - رأس المال

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٧٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيهاً مصررياً (فقط سبعمائة مليون جنيه مصرى) وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٣٥٠٠٠٠٠٠ جنيهاً مصررياً موزعاً على ثلاثة ملايين وخمسماة ألف سهم قيمته كل سهم مائة جنيه مصرى هذا وقد دفع المكتتبون ربع القيمة الإسمية للأسهم بالكامل وقد تم استكمال سداد مبلغ ٢١٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى من توزيعات الأرباح التى قررتها الجمعيات العامة للمساهمين عن القوائم المالية التى اعتمدت عن السنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٣ وبذلك أصبح المدفوع من قيمة السهم ٦٠ جنيه مصرى.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة فى ٢٠٠٤/١١/٢٨ الموافقة بالإجماع على تخفيض رأس المال المصدر من ٣٥٠ مليون جنيه إلى ٢١٠ مليون جنيه عن طريق تخفيض القيمة الإسمية للسهم من ١٠٠ جنيه إلى ٦٠ جنيه لنفس عدد الأسهم البالغ عددها ٣٥ مليون سهم ، ليصبح رأس مال الشركة مدفوع بالكامل ، وذلك لتوفيق أوضاع الشركة طبقاً لإجراءات قيد واستمرار قيد الأسهم فى بورصة الأوراق المالية. كما تم الموافقة على تجزئة القيمة الإسمية للسهم من ستون (٦٠) جنيه مصرى إلى عشرة (١٠) جنيه مصرى ليكون عدد الأسهم ٢١ مليون سهم بدلاً من ٣٥ مليون سهم ، ويصبح رأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٢١ مليون جنيه مصرى موزعة على ٢١ مليون سهم بقيمة إسمية للسهم الواحد عشرة (١٠) جنيه مصرى.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة فى ٢٠٠٦/٥/١١ وقرار مجلس إدارة الشركة فى ٢٠٠٦/٥/٢٤ تمت الموافقة على زيادة رأس المال المصدر ليصبح رأس مال الشركة المصدر ٢٦٢٥٠٠٠٠ جنيهاً مصررياً يمثل ٢٦,٢٥٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية للسهم الواحد (١٠) عشرة جنيهات مصرية تم تمويلها عن طريق توزيعات أرباح المساهمين عن السنة المالية ٢٠٠٥. وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة فى ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦ تم تعديل القيمة الإسمية للسهم ليصبح واحد جنيه مصرى بدلاً من عشرة جنيهات مصرية وتم تجزئة السهم الواحد إلى عشرة أسهم ليصبح عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل ٢٦٢٥٠٠٠ سهم ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ٢٦٢٥٠٠٠ جنيه مصرى موزعة على ٢٦٢,٥٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية واحد جنيه للسهم وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى فى ٢١ فبراير ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة فى ١١ أبريل ٢٠٠٧ تم الموافقة بالإجماع على زيادة رأس المال المرخص به ليصبح ٢٠٠٧٠٠٠٠٠ جنيه مصرى (إثنان مليار جنيه مصرى) وزيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع إلى مبلغ ٤٣٧٥٠٠٠٠٠ جنيه مصرى يمثل ٤٣٧,٥٠٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية للسهم الواحد (١ جنيه) واحد جنيه مصرى تم تمويلها بالكامل عن طريق حصة المساهمين فى أرباح عام ٢٠٠٦ وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى فى ٢٦ أبريل ٢٠٠٧.

بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٧ تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٢٦٢,٥ مليون جنيه مصرى (مائتان واثنان وستون مليون وخمسمائة ألف جنيه مصرى) وقد تم إصدار السهم بقيمة واحد جنيه بالإضافة إلى علاوة الإصدار ٢٥٠ جنية لكل سهم أكتتب فيها بالكامل عن طريق اكتتاب المساهمين القدامى وفقاً لشهادة بنك مصر لبيان المؤرخة فى ٢٠ يونيو ٢٠٠٧ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٧٠٠ مليون جنيه مصرى. وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى فى ١٦ يوليو ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠٠٧/٩/١١ فقد تم الموافقة على توزيع مبلغ ١٤٠ مليون جنيه مصرى من الإرباح المحقق بالقوائم المالية للفترة المالية لستة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع توسيع مجلس الإدارة باتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك فى حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرى وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الأساسى للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجاني لكل خمس أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٧٠٠ مليون جنيه مصرى ليصبح رأس المال بعد الزيادة ٨٤٠ مليون جنيه مصرى ، وقد تم التأشير بالزيادة فى السجل التجارى فى ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادلة المنعقدة بتاريخ ٢٤/٤/٢٠٠٨ فقد تم التصديق على مشروع توزيع مبلغ ٢١٠ مليون جنيه مصرى من الإرباح المحققة بالقوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة باتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرى ولি�صبح رأس المال بعد الزيادة المجانية ١٠٥٠٠ مليون جنيه مصرى (مليار وخمسمائة مليون جنيه مصرى) وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الأساسي للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجاني لكل أربع أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٨٤٠ مليون جنيه مصرى ، وتم إتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك والتأشير بالزيادة في السجل التجارى في ٢٠٠٨/٧/٢٩.

١٨ - النصيب الأساسي للسهم في ربح (خسارة) العام

يتم احتساب نصيب السهم الأساسي في ربح (خسارة) العام باستخدام طريقة المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال العام كما يلى:-

<u>٢٠١٤</u>	<u>٢٠١٥</u>	
(٢٩٤١٢٩٦٦)	٢١٩٧٧٧٨٣٦	صافي ربح (خسارة) العام (جنيه مصرى)
١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠٠	متوسط عدد الأسهم القائمة خلال العام
(٠٠٣)	٠٢١	النصيب الأساسي للسهم في (خسارة) العام (جنيه/سهم)

١٩ - معاملات الأطراف ذوى العلاقة

تتمثل أهم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ في قيمة التعامل مع شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى (شركة تابعة) وبيانها كالتالى:

١-١٩ في ضوء تسوية المديونية المستحقة على شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى والمدرجة ضمن أرصدة عملاء - أراضى (ايضاح - ٩) عن القطعتين ١٣ و ١٩ وذلك بموجب الانفاق الموقع بين إدارة الشركةتين في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩ لجدولة سداد المديونية حتى عام ٢٠١٤ ، فقد قامت الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بوقف احتساب فوائد التأخر عن الفترة المالية من أول إبريل ٢٠١٣ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٤ ، هذا وتقدمت شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى في ٧ مايو ٢٠١٤ بطلب لمد فترة الإعفاء حتى نهاية عام ٢٠١٦ وقد قامت الشركة بالموافقة على الطلب بموجب قرار مجلس الإدارة المنعقد في ٢٢ مايو ٢٠١٤ ، ويبلغ الرصيد المستحق على الشركة التابعة ضمن أرصدة العملاء - أراضى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ٢٠١٥٥٢١٣١٢ جنية ٢٤٨٠٢١٣١٢ جنية مصرى المعادل لمبلغ ٣١٦٧٥٣٧٠ دولار أمريكي (مقابل ٢٢٦٤٧٨٨٩٥ جنية مصرى المعادل لمبلغ ٣١٦٧٥٣٧٠ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤).

٢-١٩ تم تفعيل عقد الفسخ الجزئى المبرم بين الشركة وشركة سهل حشيش للاستثمار السياحى (الشركة التابعة) بموجب محضر تسليم الأرض خلال عام ٢٠١٥ وذلك عن قطعة رقم (٦) (جزء من قطعة رقم ١-٩) والسابق بيعها للشركة التابعة بموجب العقد الابتدائى المؤرخ في ٢٠٠٣/١٢/١ وبالنسبة لمساحتها ٢٩١٥ متر مربع مع بقاء باقى شروط العقد سارية بالنسبة لباقي المساحة محل العقد الابتدائى ، هذا وقد بلغ قيمة مقابل هذا الفسخ الجزئى مبلغ ١٣١١٧٥٠ مليون دولار أمريكي لمعادل لمبلغ ٩٩٥٦٠٥١ جنيه مصرى كتعويض أتفاقى مترب على الفسخ الجزئى لعقد البيع الابتدائى وتنتحق لصالح شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى مع إلتزام الشركة التابعة بأداء حصة الهيئة العامة للتنمية السياحية من قيمة هذا التعويض الاتفاقى تسدد خصماً من رصيد مستحقاتها لدى الشركة المصرية للمنتجعات السياحية مقابل هذا الفسخ وقد بلغ الرصيد المستحق عن اتفاق الفسخ الجزئى مبلغ ٨٠٨٩١٢ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٦٣٣٣٨٦٦ جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

- كما تم إبرام عقد فسخ جزئى بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٥ عن قطعة رقم (١-٧) (جزء من قطعة رقم ١-٩) والسابق بيعها للشركة التابعة بموجب العقد الابتدائى المؤرخ في ٢٠٠٣/١٢/١ وبالنسبة لمساحتها ٣٢٧٩ متر مربع مع بقاء باقى شروط العقد سارية بالنسبة لباقي المساحة محل العقد الابتدائى ، هذا وقد بلغ قيمة مقابل هذا الفسخ الجزئى مبلغ ١٣١١٧٥٠ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٩٩٥٦٠٥١ جنيه مصرى كتعويض أتفاقى مترب على الفسخ الجزئى لعقد البيع الابتدائى وذلك عن مساحة ٣٢٧٩ متر مربع . هذا وتلتزم الشركة التابعة بأداء حصة الهيئة العامة للتنمية السياحية من قيمة تلك التمويلات الافتراضية تسدد خصماً من رصيد مستحقاتها لدى الشركة المصرية للمنتجعات السياحية مقابل هذا الفسخ . هذا وقد بلغ الرصيد المستحق على الشركة المصرية للمنتجعات السياحية مقابل تلك الاتفاقيات مبلغ ٧٧٦١١٩ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٦٠٧٧٠٨٩ جنيه مصرى والمدرجة ضمن الرصيد الجارى كما هو مبين بالإيضاح (٤-١٩).

- بالإضافة إلى الرصيد المستحق عن اتفاق التفاسخ الجزئي المبرم خلال عام ٢٠١٤ عن قطعة رقم (٣/١-٩) البالغ ٨٩٥ ٨٧٢ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٧٠١٤ ٧٦٧ جنيه مصرى والمدرجة ضمن الرصيد الجارى كما هو مبين بالإيضاح (٤-١٩).

- كما تم إبرام عقد فسخ جزئى فى ٢ يونيو ٢٠١٥ بين شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى والشركة المصرية للمنتجعات السياحية عن قطعة رقم (١/١-٩) - جزء من قطعة رقم (١/١-٩) - والسابق بيعها للشركة التابعة بموجب عقد البيع الابتدائى المورخ فى ٢٠٠٣/١٢/١ وتبلغ تلك المساحة محل اتفاق التفاسخ ٩٤٠ متر مربع وذلك فى مقابل مبلغ ٣٩٣٦ ٠٠٠ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٣٠٢٢ ٠٧٣ جنيه مصرى كتعويض اتفاقى لشركة سهل حشيش للاستثمار السياحى مترب على التفاسخ الجزئى لعقد البيع الابتدائى مع التزامها بأداء مبلغ ٢٩٥ ٢٠٠ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٤٠٥ ٢٥٢ جنيه مصرى للهيئة العامة للتنمية السياحية تسد خصماً من رصيد مستحقاتها لدى الشركة المصرية للمنتجعات السياحية مقابل هذا الفسخ. هذا وقد بلغ الرصيد المستحق للشركة سهل حشيش للاستثمار السياحى مقابل هذا الاتفاق مبلغ ٢٠٠ ٢٥٥ ٢٠٠ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٤٩١ ٥٧٣ ٢١ جنيه مصرى مدرجة ضمن الرصيد الجارى المستحق للشركة التابعة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ كما هو مبين بالإيضاح (٤-١٩).

٣-١٩ بلغت قيمة الخدمات المؤداة لصالح الشركة التابعة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ قدره ١٢٦ ٦٠٠ جنيه مصرى، كما بلغ نصيب الشركة التابعة من أتعاب إدارة المنتجع خلال العام مبلغ قدره ١٩٧٢ ٣٥٣ جنيه مصرى.

٤-١٩ جارى شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى

يتمثل الرصيد الدائن الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بالميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ فيما يلى:

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١
٤٠٧ ٦٨٦	١٢ ٢٤٥ ٨١٧

- رصيد أول العام - (دائن) مدين
يخصم (إضافات):

٢٦ ٢٠٨	٨٤١ ٤١٠	مصاروفات مسدة نيابة عن الشركة التابعة
٣١٠ ٨٤٨	١٧٥ ٣٩٤	مصاروفات الدعم الفنى والأمن والحراسة
٤٢٢ ٨٠٩	٩٥٠ ٦٢٣	فواتير توريدات المياه / الكهرباء
٦٢٨ ١٦٤	(٣٦٤ ٥٢٤)	تحويل المستحق عن قيمة الخدمات المؤداة من رصيد عملاء خدمات
-	١ ٩٧٢ ٣٥٣	المستحق عن مطالبة قيمة خدمات المنتجع لعام ٢٠١٥
(١٣ ٢٢٦ ١٦٠)	(١ ٤٤٩ ٨٥٩)	المستحق للشركة التابعة مقابل اتفاق الفسخ الجزئى للعقد الابتدائى للقطعة (٣/١-٩)
-	٧٦٦١ ١٧٩	سداد جزء من المستحق للشركة التابعة مقابل اتفاق الفسخ الجزئى للعقد الابتدائى لـقطعة (٣/١-٩)
-	(١٢ ٤١٠ ٩٥٣)	المستحق للشركة التابعة مقابل اتفاق الفسخ الجزئى للعقد الابتدائى لـقطعة (٣/١-٩ ، ٦/١٧)
-	(٢١ ٥٧٣ ٤٩٢)	المستحق للشركة التابعة مقابل اتفاق الفسخ الجزئى للعقد الابتدائى لـقطعة (١/١-٩)
-	(١٢٤ ٤٨٠)	المسدد من الشركة التابعة خلال العام.

(١٢ ٢٤٥ ٨١٧)

(٣٦ ٥٦٨ ١٦٦)

رصيد آخر العام (دائن)

٢٠- إيرادات النشاط

١-٢٠ مبيعات أراضي

٢٠١٤/١/١ من حتى	٢٠١٥/١/١ من حتى	
٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٣٣٧٤٣٥٩٢	١٢٣٥٤٣٩٣١	صافي مبيعات أراضي - المرحلة الأولى (*)
٣٢٨٠٠٨٦٥	٧٨٨٨٧٧	صافي مبيعات أراضي - مشروع جمران (مرحلة أولى)
-	٢٤٤١٩٩٢٧٧	صافي مبيعات أرض المرحلة الثانية
٦٦٥٤٤٤٥٧	٣٦٨٥٣٢٠٨٠	

(*) تتضمن صافي مبيعات أراضي - المرحلة الأولى خلال العام قيمة عقد البيع الابتدائي لقطعة (٦-١٩) مع شركة كابيتال هاوس للاستثمار السياحي والملحق بعقد حواله ثلاثة لصالح العميل شركة المقصد للمنشآت والقرى السياحية في ٢١ يناير ٢٠١٥ بمساحة ٩١٥ متر مربع بقيمة ١٣١١٧٥٠ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٩٥٦٠٥١ جنيه مصرى، كذلك في قيمة عقد البيع الابتدائي لقطعة (٧/١-١٩) المبرم في ٢١ يناير ٢٠١٥ مع شركة كابيتال هاوس للاستثمار السياحي بمساحة ٣٢٧٩ متر مربع بقيمة ١٣١١٧٥٠١ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٩٥٦٠٥١ جنيه مصرى، كذلك في قيمة عقد البيع الابتدائي لقطعة (١-١٩) المبرم في ٢ يونيو ٢٠١٥ بمساحة ٩٨٤٠ متر مربع بقيمة ٣٩٣٦٠٠٠ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٣٠٠٣٢٠٧٢ جنيه مصرى.

٢-٢٠ مردودات مبيعات أراضي

٢٠١٤/١/١ من حتى	٢٠١٥/١/١ من حتى	
٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
-	١٧٣٤٥٨٣٩	مردودات مبيعات أراضي - المرحلة الأولى (*)
٦٢١٢٢٩٦٧	-	مردودات مبيعات أراضي - المرحلة الثانية
-	١٤٥٩٣٩٧	مردودات مبيعات أراضي فيلات
١٩٢٨٠٠	-	تسوية فرق مساحات ترفيق أراضي - مرحلة أولى
٦٢٣١٥٧٦٧	١٨٨٠٥٢٣٦	

(*) تتمثل مردودات مبيعات أراضي - المرحلة الأولى المدرجة بقائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ في قيمة رد عقد بيع قطعة أرض رقم (٢) - مرحلة أولى من أحد عملاء الشركة بمساحة ٦٣٠ متر مربع والسائق بيعها بعد ابتدائي في ٢٠٠٧/٢/١٤ والمعدل بالعقد المؤرخ في ٢٠٠٧/٦/٢٨ وذلك بمبلغ ٣٠٣٧٨٠٠ دولار أمريكي والمعادل لمبلغ ١٧٣٤٥٨٣٨ جنيه مصرى في ذلك التاريخ ، وقد حرر عقد اتفاق لنسخ التعاقد ورد البيع في ٢٠١٥/٦/٣٠ بين الشركة والعميل مقابل احتساب ما تم سداده من دفعات طبقاً لعقد البيع الابتدائي لهذه القطعة كسداد لجزء من المبالغ المستحقة للشركة عن قطعة أرض رقم (٢٦) - مرحلة ثانية والمشترى بواسطة هذا العميل خلال السنوات السابقة.

٣-٢٠ إيرادات خدمات مؤداه

٢٠١٤/١/١ من حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ جنية مصرى	٢٠١٥/١/١ من حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ جنية مصرى	
٩١٨٠٠٢١	١٠٣٤٦٦٨٢	إيرادات خدمات توريد مياه
٢٠٥٩٦٩٨٩	٢٦٦٥٢٥١٧	إيرادات خدمة توريد الكهرباء
٣٠٤٨٤٧٩	١٩٦٨٢٦١	إيرادات توريد مياه رى
١٦٣٧٠٧	٢١٣١٩٤	إيرادات خدمات إتصالات
١١٣٩٤٥٤٢	١٠٢٧٢٦٩٥	إيرادات خدمات المنتجع (*)
٤٤٣٨٣٧٣٨	٤٩٤٥٣٣٤٩	

(*) تتمثل إيرادات المنتجع البينية عاليه فى قيمة المستحق على عمال الشركة خلال العام بواقع ٢,٧٦ جنيه مصرى للمتر المربع الواحد من الأراضى المباعة لهم وذلك مقابل تقديم الشركة لخدمات إدارة وصيانة وحراسة ونظافة وتشغيل كافة المرافق العامة والشبكات ، متضمنة أعمال الإصلاح والإحلال لطاقات المرافق والبنية التحتية لمركز سهل حشيش وذلك فى ضوء ما تم التوصل إليه من اتفاق مع جمعية مستثمرى سهل حشيش فى ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢ والذى بموجبه تم الاتفاق على تقديم الخدمة لمدة ٣ سنوات بواقع ٢,٥ جنيه مصرى للمتر المربع بزيادة سنوية بواقع ٥٪ سنويا بدءاً من ٢٠١٣/١/١ . وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٥ تقرر محاسبة العمالء عن عام ٢٠١٥ بنفس أسعار عام ٢٠١٤ دون زيادة سنوية.

٤-٢١ تكاليف النشاط

٤-٢١ تكلفة المبيعات

٢٠١٤/١/١ من حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ جنية مصرى	٢٠١٥/١/١ من حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ جنية مصرى	
٢٤٣٤٦٥٦١	٥٦٥٧١٢٦٣	تكلفة مبيعات الارضى - المرحلة الأولى (*)
٢٧٨٣٥٦١	٥٢٥٠٠	تكلفة مبيعات أراضى - مشروع جمران (مرحلة أولى)
-	٣٠٨٩٢٧٧٣	تكلفة مبيعات الارضى - المرحلة الثانية (**)
٢٧١٣٠١٢٢	٨٧٥١٦٥٣٦	
		إضاف:
٤٤٢٦٨٦١	١٠٦١٠٢٥١	عمولة هيئة التنمية السياحية
٣١٥٥٦٩٨٣	٩٨١٢٦٧٨٧	

(*) كما هو مبين تصديلاً بالإيضاح رقم (٢-١٩) تتضمن تكلفة مبيعات أراضى المرحلة الأولى مبلغ ٥٠٠ ٦ دولار امريكي المعادل لمبلغ ١٧٥ ٤٩ ٩٤٤ جنية مصرى والمتمثل فى مقابل قيمة اتفاق الفسخ الجزئى بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠١٤ و ٢١ يناير ٢٠١٥ و ٢ يونيو ٢٠١٥ للعقد الابتدائى المبرم بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١ بين الشركة وشركة سهل حشيش للاستثمار السياحى (الشركة التابعة) ، وذلك بخصوص قطع الأرضى أرقام (٦-٩ ، ٧/١-٩ ، ١١-٩) البالغ مساحتهم ١٦٠٣٤ متر مربع مع بقاء باقى شروط العقد سارية بالنسبة لباقي المساحة محل العقد الابتدائى.

٤-٢١ تكاليف مردودات المبيعات

٢٠١٤/١/١ من حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ جنية مصرى	٢٠١٥/١/١ من حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ جنية مصرى	٣٢١٦٢٦٥
-	-	٣٢١٦٢٦٥
٧٨٢٥٦٨٤	-	٣٢١٦٢٦٥
٧٨٢٥٦٨٤	-	٣٢١٦٢٦٥

تكلفة مردودات مبيعات الأرضي - المرحلة الأولى (*)
تكلفة مردودات مبيعات الأرضي - المرحلة الثانية

(*) تتضمن تكاليف مردودات مبيعات أراضي - المرحلة الأولى مبلغ قدره ٣٠٩٠ مليون جنيه مصرى تقريباً والمتمثل فى قيمة رد تكاليف قطعة أرض رقم ٢ - المرحلة الأولى والسابق بيعها لأحد العملاء وتم إثبات تكاليفها خلال سنوات سابقة وذلك فى ضوء إبرام عقد اتفاق فى ٢٠١٥/٦/٣٠ بين الشركة والعميل وفقاً لما هو وارد تفصيلاً بالإيضاح (٤-٢٠) أعلاه.

٤-٢٢ خسارة رد أراضي سبق بيعها

تتضمن قيمة خسارة رد أراضي سبق بيعها والبالغ قدرها ١٣٣٦٤١٢١ جنيه مصرى والظاهر بقائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ وقدره ٣٨٣٨٢٣٧ جنيه مصرى يتمثل في قيمة خسارة رد إيرادات فروق العملة الدائنة والمتعلقة بتقييم الرصيد الدولارى المستحق على عميل قطعة رقم (٢) - مرحلة أولى خلال الفترة من تاريخ التعاقد المبرم في عام ٢٠٠٧ وحتى تاريخ فسخ العقد وتسوية الأرصدة المتعلقة به في ٢٠١٥/٦/٣٠ (إيضاح ٤-٢٠). هذا وقد تم رد ما سبق إثباته من إنخفاض في قيمة أرصدة العملاء والمتعلقة بتلك القطعة خلال السنوات السابقة والبالغ قدره ٤٣٧٢١٩ دولار أمريكي والمعادل لمبلغ ٢٦٦٦١٦١ جنيه مصرى في تاريخه (إيضاح ٩). كما تتضمن رد مبلغ إيرادات غرامات تأخير معاشرة خلال سنوات سابقة عن تلك القطعة بمبلغ ٨٨٤٥٢٥٩٨ جنيه مصرى. هذا وقد تم رد ما سبق إثباته خلال السنوات السابقة من إنخفاض في قيمة أرصدة العملاء والمتعلقة بتلك القطعة بمبلغ ٨٨٤٥٢٥٩٨ جنيه مصرى.

٤-٢٣ تكاليف التشغيل المؤداة

تشمل قيمة تكاليف التشغيل المؤداة الظاهرة بقائمة الدخل في التالي:-

٢٠١٤/١/١ من حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ جنية مصرى	٢٠١٥/١/١ من حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ جنية مصرى	٣٠٥٥٦٦١١
٢٤٥٤٥٧٥٣		٣٠٥٥٦٦١١
٣٤٨٢٥٩٨		٣٥٦٢٢٥٣
٧١٣٧٨٣		٧٣٨٠٠
١٩٠٨٧١٢٢		١٩٣٨٣٠٠٦
٨٢٧٢٠١٩		٩٨٦٧٩٢٨
٩٣٦٩٧٤٧		١١٧١٧٦٨٦
١٩٧٨٧٥٨		١٩٨٥٩٠٢
٦١٤٢٤٨٤		٧١٩٢٩٣٠
٧٣٥٩٢٢٦٤		٨٥٠٠٤٣١٦
(٧١٧٥٩٩٨)	-	٨٥٠٠٤٣١٦
٦٦٤١٦٢٦٦		٨٥٠٠٤٣١٦

يخصم: المحول خلال العام للأعمال تحت التنفيذ عن نصيب مساحات الأرضي غير المباعة.

- ويتم توزيع تلك التكاليف كما يلى :

<u>٢٠١٤/١/١</u> من حتى <u>٢٠١٤/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٥/١/١</u> من حتى <u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>جنيه مصرى</u> ٤٧ ٣٣٢ ٦٣٤ ١٩ ٠٨٣ ٦٣٢ <u>٦٦ ٤١٦ ٢٦٦</u>
		<u>٥٦ ٦١٢ ٣٩٦</u>
		<u>٢٨ ٣٩١ ٩٢٠</u>
		<u>٨٥ ٠٠٤ ٣١٦</u>

تكلفة خدمات توريد كهرباء ومياه ورى واتصالات
تكلفة خدمة إدارة المنتجع

٢٣ - إيرادات التشغيل الأخرى

تتمثل إيرادات التشغيل الأخرى المدرجة بقائمة الدخل فيما يلى :

<u>٢٠١٤/١/١</u> من حتى <u>٢٠١٤/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٥/١/١</u> من حتى <u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>جنيه مصرى</u> ١٢٣ ٧٩٥ ٣٢٠ ٨١٧ ١٤٠٦ ٦٤٣ ٢٤٠ ٠٠٠ ٣١١ ١٩٩ ٢١٨ ٢٠٠ ٦٤١ ٢٦٠ <u>٣ ٢٦١ ٩١٤</u>
		<u>١ ٢٣٧ ١٦٠</u>
		<u>١٠١ ٩٩١</u>
		<u>١ ٦٣٨ ٠٧٧</u>
		<u>٣٠٠ ٠٠٠</u>
		<u>٩٣٥ ٦٨٤</u>
		<u>٢٥ ٠٠٠</u>
		<u>٢٦٢ ٠٣٠</u>
		<u>٤ ٤٩٩ ٩٤٢</u>

٤ - مصروفات بيعية وتسويقية

تتمثل المصروفات البيعية والتسويقية المدرجة بقائمة الدخل فيما يلى:-

<u>٢٠١٤/١/١</u> من حتى <u>٢٠١٤/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٥/١/١</u> من حتى <u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>جنيه مصرى</u> ١١٢٠ ٣٤٨ ٤ ٩٨٧ ٤٨٠ ٤ ٠٨٧ ٩٨٤ <u>١٠ ١٩٥ ٨١٢</u>
		<u>١ ٥٤٣ ٢١٥</u>
		<u>١٠ ٧٨٦ ٤٠٤</u>
		<u>٣ ٥١١ ٧٦٠</u>
		<u>١٥ ٨٤١ ٣٧٩</u>

أجور ومرتبات
مصروفات دعاية وترويج واستشارات
عمولات بيع أراضي

٤٥ - مصروفات عمومية وإدارية

تتمثل مصروفات عمومية وإدارية المدرجة بقائمة الدخل فيما يلى:

٢٠١٤/١/١ من	٢٠١٥/١/١ من	
حتى	حتى	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٠٣٢٨٦٦١	١٠٤٠٣٣٤	أجور ومرتبات وبدلات وما فى حكمها (*)
١٢٠٩٤٥٨	١١٢٤٢٥٠	بدلات مجلس الإدارة واللجان التنفيذية
٧٠٧٣٤	٧٨٣٠١٣	تعويضات إنهاء خدمة
٢٢٠٣٢٧٠	٢٥٨٢٠٠٦	مصروفات استشارات
٦٩١٢٢	٢٠٢٤٠٦	نبرعات
٤٦٥٠٠٥٧	٣٤٥٤٤٠٩	مصروفات أتعاب قانونية
١٢١٥٣٧٤	٧٧٣٤١٥	أهلak أصول إدارية
٥١٩٤٧	٥٨٨٠٩	مصروفات بنكية
١٥١٣٩٨٨	١٥٩٠٠١٩	إيجارات
٣٠٤٩٢٩	٢٥٨٦١٥	أدوات كتابية ومطبوعات ومصروفات كمبيوتر
٣٧٦٩٩٠	٣٧٦٦٨٢	مصروفات سفر وانتقال
٢٧٧٠٣٥	٥٤٦٦٠٦	اشتراكات
٢١٠٣٩٢٧	٢٨٤٤٩٧٦	أخرى
<u>٢٤٣٧٥٤٩٢</u>	<u>٢٤٩٤٥٥٤٠</u>	

(*) تتضمن الأجور والمرتبات والبدلات وما فى حكمها نسبة ٥٠٪ من راتب السيد / العضو المنتدب عن الفترة حيث يتم تحمل نسبة ٥٠٪ الأخرى على بند أعمال تحت التنفيذ باعتبارها تكلفة مباشرة على المشروعات.

٤٦ - الإيرادات (تكاليف) تمويلية (بالصافي)

تتمثل الإيرادات (التكاليف) التمويلية (بالصافي) المدرجة بقائمة الدخل فيما يلى:-

٢٠١٤/١/١ من	٢٠١٥/١/١ من	
حتى	حتى	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
(١١٨٢٥٠٨)	-	أعباء تمويل - تسهيلات بنكية
٧٢٠٤٣٨٩	٢٢٢٦٦٤٣٧	فروق تقييم عملة الدائنة
١٤٩٣٨٠٣	٥٤٤٩١٢٥	إيرادات فوائد ودائع بالبنوك
<u>٧٥١٥٦٨٤</u>	<u>٢٧٧١٥٥٦٢</u>	

٤٧- مصروف ضريبة الدخل

١-٢٧ يتمثل مصروف ضريبة الدخل الحالية المدرج بقائمة الدخل فيما يلى :

٢٠١٤/١/١	٢٠١٥/١/١	
من	حتى	
٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
-	٤٠٣٢١٦٠	الضريبة الحالية (*)
-	٤٠٣٢١٦٠	

(*) وفيما يلى بيان التسويات لاحتساب السعر الفعلى لضريبة الدخل:

٢٠١٤/١/١	٢٠١٥/١/١	
من	حتى	
٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
(٢٨٤٨٧٣٦٨)	٢٢١٠٣٨٥٣٩	الربح / (الخسارة) المحاسبية بقائمة الدخل (قبل الضريبة)
٤٩٤٦٧٨٤	(١٥٠٥٥٥٧)	إضاف / يخصم :
(٤٢١٦٤٧٢٢)	(١٢٦٥٦٢٥٦)	تأثير الاعلاكات
-	(١١٤٤١٨٥٩٠)	تأثير حركة المخصصات والاضمحلال في العماء
١٢٠٩٤٥٨	١١٢٤٢٤٩	والدينون
-	(١٧٥٦٦٨٩)	تسويات على حقوق الملكية مباشرة واجبة الخصم
(٦٥٧٠٥٣١١)	٩١٨٢٥٦٩٦	مصاروفات غير قابلة للخصم الضريبي
-	(٧٣٩٤٩٨٦)	عوائد صناديق استثمار مباشر معفاة
-	١٧٩٢٠٧١٠	صافي الوعاء الضريبي ربح (خسارة)
-	٤٠٣٢١٦٠	يخصم : خسارة ضريبية مرحلة (*)
-	% ٢,٩	الوعاء الضريبي بعد خصم الخسارة المرحلة
		الضريبة على الدخل
		السعر الفعلى للضريبة

٢-٢٧ يتمثل قيمة الضريبة المؤجلة (مصروف) المدرجة بقائمة الدخل فيما يلى :-

٢٠١٤/١/١	٢٠١٥/١/١	
من	حتى	
٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
(٩٢٥٥٩٨)	٢٧٧١٤٥٧	الضريبة المؤجلة - منفعة (مصروف)
(٩٢٥٥٩٨)	٢٧٧١٤٥٧	

- ويتمثل رصيد الضرائب المؤجلة سواء أصول أو التزامات فيما يلى :-

٢٠١٥/١٢/٣١	حركة العام		٢٠١٤/١٢/٣١
أصول	التزام	أصول	التزام
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
(٨٣٨١٤١٠)	٩٥٩٧٧٢٢	(١٦١٩٨٧١)	(١٢٧٧٢٧٣٨)
٩٥٩٧٧٢٢	(١٦١٩٨٧١)	٤٣٩١٣٢٨	(١٢٧٧٢٧٣٨)
١٢١٦٣١٢		٢٧٧١٤٥٧	(١٥٥٠١٤٥)
(٨٣٨١٤١٠)			١١٢١٧٥٩٣

الأصول الثابتة المخصصات واضمحلال علامات الاجمالى الرصيد

٣-٢٧ الضريبة المؤجلة الغير مثبتة والتي ينشأ عنها أصل

لا يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل بالنسبة للبنود التالية:

٢٠١٥/١٢/٣١

جنيه مصرى

٩٥٥٩ ١١٣

- مخصصات وأصول في العمالة والمديون

لم يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل والمتعلقة بالبنود السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم وجود توقع كاف حالياً باحتمالية استخدام الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة في السنوات المستقبلية.

٤-٢٨ الموقف الضريبي

١-٢٨ الضريبة على شركات الأموال

تخصيص الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتنتمي الشركة بإعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية النشاط في أول يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة.

- بتاريخ ٤ يونيو ٢٠١٤ صدر قانون ٤٤ لسنة ٢٠١٤ يفرض ضريبة أضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاثة سنوات اعتباراً من الفترة الضريبية الحالية بنسبة ٥٪ على ما يجاوز مليون جنيه مصرى من وعاء الضريبة على الدخل الأشخاص الطبيعين والأشخاص الاعتبارية طبقاً لاحكام قانون الضريبة على الدخل وبitem ربطها وتحصيلها وفقاً لاحكام هذا القانون ويعمل بهذا القانون اعتباراً من ٥ يونيو ٢٠١٤.
- تم تقديم الإقرارات الضريبية عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤ وفقاً لاحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية.

السنوات منذ بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤

تم فحص حسابات الشركة من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة منذ بدء نشاط الشركة حتى عام ٢٠٠٠ وتم الربط طبقاً لقرار لجنة الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة وتم الفحص الضريبي لأعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤ وتم إفادة الشركة بنموذج (١٨) وأحياناً الخلاف على تقدير مصلحة الضرائب إلى اللجنة الداخلية والتي أقرت بعدم وجود فروق ضريبية. كما تم فحص ضريبة القيمة المضافة عن تلك السنوات من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة وتم الربط والسداد.

السنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧

تم الانتهاء من فحص أعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ وفقاً لاحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وتم استلام نموذج (١٩) ضرائب عن أوعية مستقلة وقيم منقولة وقد تقدمت الشركة بالطعن في نتيجة الفحص في المواعيد القانونية وطلب بالإحالة إلى اللجنة الداخلية.

وقد تم النظر في نقاط الخلاف باللجنة الداخلية وتم التوصل إلى اتفاق في جميع نقاط الخلاف باستثناء بند فروق العملة المدينة وتم أحالة الملف الضريبي عن بند فروق العملة إلى اللجنة المتخصصة حتى لا تكون أساساً عند المحاسبة عن السنوات اللاحقة، وقد بلغت الفروق الضريبية طبقاً لنتيجة اللجنة الداخلية عن هذه الأعوام مبلغ ٨٣٩ ١٣٩ جنيه مصرى بخلاف الغرامات وفوائد التأخير، وتم التسوية من الرصيد الدائن للشركة طرف المصلحة.

سنة ٢٠٠٨

- تم الانتهاء من فحص سنة ٢٠٠٨ وورد للشركة أخطار بعناصر ربط الضريبة (نموذج ١٩) في ١٤ يوليو ٢٠١١ وقد تم الانتهاء من بعض نقاط الخلاف وقد صدر قرار اللجنة بإثبات فروق مسدة بالإضافة من الشركة المصرية للمنتجعات السياحية عن إقرار عام ٢٠٠٨ تبلغ قيمتها ٦٤٠٨٩٦٥ جنيه مصرى بموجب المطالبة وتتبه بسداد الضريبة بنموذج (٣٦-سداد) بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٢ بالإضافة إلى مطالبة الشركة بمبلغ ٤٧٣٦٧٠ جنيه مصرى عن القيمة غير المسددة من وعاء المادة (٥٦) بخلاف غرامات التأخير مع إلغاء تقديرات المأمورية بخصوص وعاء المادة (٥٧) العمولات.

- ومن ثم يوجد رصيد دائن للشركة لدى مصلحة الضرائب وجاري تسوية مستحقات المصلحة من الرصيد الدائن.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٤

- تم تقييم الإقرار في المواعيد القانونية وفقاً لاحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.
- تم الانتهاء من الفحص الفعلى لسنة ٢٠٠٩ وتم إسلام نموذج (١٩) المتضمن تقديرات المأمورية وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني المحدد وجاري إعداد وتجهيز التحليلات والمستندات الخاصة بإعداد اللجنة الداخلية لجسم بندو خلاف.

٢-٢٨ ضريبة كسب العمل

السنوات من بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤:

- تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٤ ٢٠٠٤ وتم الربط والسداد من الرصيد الدائن للشركة طرف المأمورية.

السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨:

- تم فحص عام ٢٠٠٥ وأسفر عن استحقاق فروق ضريبية قدرها ٣١٦٥ جنيه مصرى.
- قامت الشركة بفحص السنوات ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧ وأسفر الفحص عن فروق قدرها ٥٢١٢٢١ جنيه مصرى.
- تم فحص سنة ٢٠٠٨ ، وصدر نموذج (٣٨-مرتبات) بفروق قدرها ٣,٨٠٦ مليون جنيه مصرى وتم الاعتراض على النموذج وتم عمل لجنة داخلية وافتقت فيها الشركة على بعض البنود بناءً على نتيجة اللجنة بلغ قيمة الضريبة المستحقة عليها ١,٤٨٦ مليون جنيه مصرى بينما اعتبرت على بعض البنود الأخرى والتي بلغ قيمة الضريبة المطلوب بها عنها والغرامات الناتجة عنها ١,٨٦٢ مليون جنيه مصرى وتم إحالة أوجه الاعتراض إلى اللجنة المتخصصة للبت فيها.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣

- تقوم الشركة بسداد دفعات من تحت حساب ضريبة كسب العمل شهرياً وقامت المأمورية بربط تقديرى عن تلك الفترة بنموذج (٣٨) تقديرى وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني وجاري التجهيز الفعلى لتلك السنوات.

عام ٢٠١٤

- تقوم الشركة بخصم وتوريد الضريبة في الميعاد القانوني ولم يتم طلب تلك الفترة للفحص من قبل المأمورية حتى تاريخه.

٣-٢٨ ضريبة المبيعات

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط والسداد.
- تم فحص السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠ وبلغت الضريبة المستحقة ٣٥٩٧٩٣ جنيه مصرى وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة لدى المصلحة.
- تم فحص السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣ وتم إسلام نموذج (١٥) الخاصة بنتيجة فحص المأمورية وتم الاعتراض عليه في المواعيد القانونية وتم حسم الخلاف أمام لجنة التوفيق بفروق ضريبية قدرها ٦٠٨٦٢٧٩ جنيه مصرى بخلاف الضريبة الإضافية.
- قامت الشركة بتقديم الإقرارات خلال عام ٢٠١٤ في الميعاد القانوني، ولم تقم المأمورية بفحص تلك الفترة حتى تاريخه.

٤-٢٨ ضريبة الدخل

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وتم الربط والسداد.
- لم تقم المأمورية حتى تاريخه بفحص الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٤.
- بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٥ صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٥ يعدل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ والقرار رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية مؤقتة على الدخل ، على أن يعمل بهذا القرار اعتباراً من اليوم التالي لنشره ، وفيما يلى أهم التغيرات الواردة بالقرار:-

 - ١- تخفيض سعر الضريبة على الدخل ليصبح ٢٢,٥٪ من صافي الأرباح السنوية.
 - ٢- تعديل مدة فرض الضريبة المؤقتة ٥٪.
 - ٣- تعديل الضريبة على توزيعات الأرباح.
 - ٤- وقف العمل بفرض ضريبة رأسمالية على ناتج التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة عاين تبدأ من ٢٠١٥/٥/١٧.

٥-٢٨ قامت مصلحة الضرائب بتسوية فروق الفحص المستحقة على الشركة بموجب طالبة المصلحة بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٥ على نموذج (جزء أ) خصماً من الرصيد الدائن المستحق للشركة طرفها خلال العام وذلك بمبلغ ٢٣٣ ٦٥٢ جنيه كما هو مبين تفصيلاً بالإيضاح رقم (١٠) من الإيضاحات المتممة لقوائم المالية.

٤-٢٩ الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول المالية (أرصدة التقديمة بالبنوك والصناديق والاستثمارات المالية والعملاء وأوراق القبض الأخرى والمدينون والأرصدة المدينة) وكذا الالتزامات المالية (أرصدة الدائنين والعملاء أرصدة دائنة ودائنو شراء أراضي والموردين والمقاولون والأرصدة الدائنة الأخرى).

٤-٢٩ القيمة العادلة

القيمة العادلة للأدوات المالية تعكس القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة والقدرة على إتمام التبادل بجريدة حرر، تقارب القيمة الدفترية للأدوات المالية في تاريخ الميزانية قيمتها العادلة وذلك بخلاف الاستثمارات المالية غير المسجلة بالبورصة والمثبتة بالتكلفة والتي يصعب تحديد قيمتها العادلة.

٤-٢٩ خطط العملات الأجنبية

تتمثل خطط العملات الأجنبية في أسعار العملات الأجنبية والذى يؤثر على المدفوعات والمقبولات بالعملات الأجنبية وكذلك تقدير الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. وقد بلغت قيمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية ما يعادل مبلغ ٩٢٢ ١٨٧ ٨٣٩ جنيه مصرى ٤٢٠ ٥٢٣ ٧٢٢ جنيه مصرى على التوالي، وفيما يلى بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ الميزانية.

<u>ال العملات الأجنبية</u>	<u>فائض</u>
الدولار الأمريكي	٤١٣ ٦٦٤ ٥٣
يورو أوروبي	٤٥٩ ٢٦
جنيه استرليني	٧٣٥ ١٧

وكما هو وارد بالإيضاح رقم (١-٣) "ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية" فقد تم تقدير أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام السعر السائد في تاريخ الميزانية.

٤-٢٩ خطط الائتمان

يتمثل خطط الائتمان في الائتمان المنوح للعملاء وعدم قدرة هؤلاء العملاء على سداد المستحق عليهم إلا أن الشركة تحاول مواجهة هذا الخطط بانتقاء العملاء ذوى السمعة الطيبة الذين لديهم القدرة على سداد التزاماتهم وعقود بيع الأراضى التي تبرمها الشركة مع عمالتها هى عقود ابتدائية مع الاحتفاظ بحق الملكية لحين وفاء العملاء بكامل قيمة الأرضى.

٣٠- الاحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي للشركة يجنب ٥٪ من صافي الربح لتكوين إحتياطي قانوني ، ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر. ويمكن استخدام الإحتياطي القانوني لتغطية الخسائر أو لزيادة رأس مال الشركة.

٣١- الموقف القانوني

١- قامت الشركة برفع دعوى فسخ عقد بيع أراضي لأحد عملاء الشركة في ضوء رؤية الشركة بإخلال العميل بشروط التعاقد ، وبجلسة ٢٦ أبريل ٢٠١٢ تم إحالة الدعوى إلى خبير وحدد لذلك جلسة ٦ يونيو ٢٠١٢ لبيان طبيعة العلاقة بين طرفى الدعوى والالتزامات كلاً منها تجاه الآخر وبين مدى وجود إخلال فى تنفيذ تلك الالتزامات والطرف المتسبب فى ذلك الإخلال ، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانونى بتقديم كافة الأسانيد القانونية التى تدعم موقفها فى الدعوى ، وقد تعاقبت الجلسات أمام المحكمة نظراً للعدم ورود تقرير الخبير للمحكمة والدعوى مؤجلة لجلسة ٢٦ يونيو ٢٠١٤ لورود تقرير الخبير ثم إلى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٤ للتقدير ، وقد أودع الخبير تقريره بجلاسة ٢٦ مارس ٢٠١٥ والذي جاء في غير صالح الشركة وقد قامت الشركة بتقديم طلب للتأجيل بتلك الجلسة للإطلاع على تقرير الخبير وتقييم مذكرة بالاعتراضات عليه وتم التأجيل لجلسة ٧ مايو ٢٠١٥ ثم لجلسة ١٨ يونيو ٢٠١٥ ثم لجلسة ٣ سبتمبر ٢٠١٥ وفي هذه الجلسة تم تأجيل الدعوى إدارياً لجلسة ٥ نوفمبر ٢٠١٥ وقد تم تأجيلاً لها لجلسة ١٢ نوفمبر ٢٠١٥ ، وقد تم تأجيلاً لها لجلسة ١٢ يناير ٢٠١٦ وبهذه الجلسة قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٨ مارس ٢٠١٦ ، وبهذه الجلسة قدمت الشركة مذكرة بدفعها طلبت فيها أصلياً - فسخ العقد وإحتياطياً - ندب لجنة خبراء ثلاثة لتقدير مدى وفاء الشركة المدعى عليها بالالتزاماتها ، وقد قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٩ مارس ٢٠١٦ ويرى المستشار القانوني للشركة وفقاً لتقديره في هذا الشأن سالمة الموقف القانوني للشركة وفقاً لأحكام القانون والقضية مرحلة الكسب لصالح الشركة المصرية للمنتجعات السياحية ولا يزال من ذلك ما قد ورد بتقرير الخبير حيث أنه موضع اعتراضات جسيمة وجوهرية من جانب الشركة ومؤدية بمستدات تم تقديمها إلى المحكمة مع طلب إعادة الدعوى إلى الخبراء وإنذاب لجنة ثلاثة ومن المرجح تعديل هذا التقرير.

٢- يوجد دعوى مرفوعة أمام محكمة القضاء الإداري ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية من أحد المحامين بيطلان عقد تخصيص كافة أراضي الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بمنطقة سهل حشيش ، وقد قررت إدارة الشركة في ٢٨ فبراير ٢٠١١ الدخول طرفاً في تلك القضية لإتخاذ الإجراءات القانونية وتقديم الأسانيد المؤيدة لموقف الشركة والقضية الآن منظورة أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة وفي مراحلها الأولى وتأجلت لجلسة ١٢ يونيو ٢٠١٤ وفي هذه الجلسة تم حجز الدعوى لورود تقرير هيئة مفوضى الدولة والذي ورد لاحقاً وانتهى إلى وقف هذه الدعوى تعليقياً لحين الفصل في دعوى أخرى مقامة أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ والخاص بتنظيم بعض إجراءات الطعن على العقود التي تبرمتها الدولة . وفي جلسة ٩ يونيو ٢٠١٥ طلبت الشركة أجلاً للتعقيب على تقرير هيئة مفوضى الدولة . وقد تم تأجيل الدعوى لجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥ للرد والتعقيب . وقد تم تأجيل الدعوى إدارياً لجلسة ١٢ يناير ٢٠١٦ وفي تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٢ مارس ٢٠١٦ . وبالنسبة لدعوى عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية المشار إليها أعلاه فإنه لم يتم الفصل فيها من قبل المحكمة الدستورية العليا حتى تاريخ إصدار قوائم المالية للشركة.

٣- وقد أصدرت المحكمة حكمها بجلسة ٢٢ مارس ٢٠١٦ بقول تدخل الشركة المصرية للمنتجعات السياحية في القضية وبعد قبول الدعوى الأصلية المقامة من أحد المحامين لرفعها من غير ذى صفة ، وترى إدارة الشركة في ضوء ما قد ورد بتقرير مستشارها القانوني من أن الدفوع القانونية المقدمة تساند موقف الشركة القانوني إلا أنه من الصعب التوقع حالياً بما سينتهي إليه الحكم النهائي في القضية.

كما قامت شركة بيراميزا للمنتجعات السياحية برفع دعوى أمام مجلس الدولة طالبت فيها بفسخ العقد المبرم بين الهيئة العامة للتنمية السياحية والشركة المصرية للمنتجعات السياحية بخصوص أرض سهل حشيش والمورخ في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ ورد الأرض للهيئة عدا تلك المقام عليها مشاريع كاملة وقام السيد مفوض الدولة بتأجيل الدعوى لجلسة ٢٠١٥ أبريل ٢٠١٥ للإطلاع والرد من جانب الشركة على حافظة المستندات المقدمة من جانب شركة بيراميزا . والدعوى محجوزة للتقرير . وقد ورد تقرير هيئة مفوضى الدولة والذي انتهى إلى وقف هذه الدعوى تعليقياً لحين الفصل في دعوى عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ والخاص بتنظيم بعض إجراءات الطعن على العقود التي تبرمتها الدولة وإحتياطياً بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وتم تحديد جلسة للمرافعة أمام المحكمة بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٦ وفي تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى لجلسة ٥ إبريل ٢٠١٦ للإطلاع والتقرير ، وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني في ضوء الدفوع القانونية المقدمة سالمة موقف الشركة القانوني.

- ٤- قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بسحب مواقفها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع وذلك بموجب قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة الصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ ، هذا قد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني وتم تأجيل الدعوى ٢١ أكتوبر ٢٠١٣ لتقديم الشركة من الرد وتقديم المستندات وبذلك الجلسة حضرت شركة بيراميزا وطلبت التدخل هجومياً بالدعوى وتم التأجيل لجلسة ١٦ يونيو ٢٠١٤ بعد التصريح بجلسa ١٦ ديسمبر ٢٠١٣ لشركة بيراميزا بالتدخل بالدعوى واستخراج المستندات من الهيئة وبهذه الجلسة تم الدفع بعدم قبول تدخل شركة بيراميزا استناداً لقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ وتأجلت الدعوى لجلسة ١٥ سبتمبر ٢٠١٤ وبذلك الجلسة تم التأجيل إلى ١٩ يناير ٢٠١٥ بناء على طلب الهيئة العامة للتنمية السياحية لتقديم المستندات وبذلك الجلسة تم تقديم حافظة مستندات طلبت شركة بيراميزا أجلاً للاطلاع عليها وقرر مفوض الدولة التأجيل للاطلاع لجلسة ٢٠ إبريل ٢٠١٥ وبذلك الجلسة أجلت الدعوى إلى ١٨ مايو ٢٠١٥ وبذلك الجلسة قدمت الشركة حافظة مستندات طوبيت على صورة ضوئية من صحيفة الدعوى رقم ٦٤٩٢٨ لسنة ٦٧ ق المرفوعة من شركة بيراميزا المتدخلة ضد رئيس مجلس الوزراء وأخرين بطلب بطلان عقد بيع منطقة سهل حشيش وشهادة من جدول المحكمة بخصوص ذات الدعوى تفيد قيد الدعوى كما قدمت مذكرة بدفعها وطلبت عدم قبول طلب التدخل من قبل الشركة المتدخلة لرفعها دعوى مستقلة بذات الطلبات وحجز الدعوى للتقرير ، كما حضر محامي عن الهيئة العامة للتنمية السياحية وطلب حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بالذكرات ، كما حضر محامي عن شركة بيراميزا المتدخلة في الدعوى وقدم مذكرة بدفعها وطلب حجز الدعوى للتقرير ، وعليه قررت المحكمة حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين من جانب أطراف الدعوى ولم تحدد أى جلسة أمام المحكمة حتى الآن كما أنه لم يرد إلى الشركة أى إخطار من المحكمة بایداع التقرير ، وترى إدارة الشركة في ضوء تقرير مستشارها القانوني أن الدفوع المقدمة منها تساند موقف الشركة القانوني في ضوء أحكام العقد المبرم بين الهيئة والشركة بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ والذي قامت الشركة بتنفيذ بنوده ، هذا وبالإضافة إلى حفظ حقوق الشركة المصرية بشأن اللجوء إلى القضاء ، فإن الشركة المصرية قامت بتقدير تظلم ثان للهيئة العامة للتنمية السياحية بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٣ في محاولة أخرى للعدول عن قرارها بسحب الأرض ، ومن غير الممكن التوقع حالياً بما سيتنهى إليه تقرير هيئة مفوضى الدولة في هذا النزاع وكذلك الحكم الذي ستحكم به المحكمة.
- ٥- توحد دعوى تحكيم من عميل أراضي بشأن عقد المبرم مع الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بخصوص رغبة العميل في عدم الالتزام بالغرض الوارد من شراء الأرض محل التعاقد وهو إقامة مشروع إسكان متكامل للعاملين ، وبجلسة ٢٨ يونيو ٢٠١٢ أصدرت المحكمة حكمها بتعيين المحكم المرجح ضمن المحكمين المقيدين بوزارة العدل ، وبموجب حكم المحكمة التصحيحي تم تحديد اسم المحكم المرجح في ٣٠ يناير ٢٠١٣ والذي قام العميل بالطعن على الحكم بتعيينه بطريق الاستئناف وتقرر لها جلسة ١٧ أغسطس ٢٠١٣ للاطلاع عليه وقد تم التأجيل عدة مرات تالية إلى جلسة ٢١ يناير ٢٠١٤ والذي أصدر بها حكم بالغاء حكم التصحيح بتسمية الحكم المرجح دون تسمية حكم آخر وقد قامت الشركة بالطعن بالنقض على هذا الحكم في ٢٠ مارس ٢٠١٤ للخطأ في تطبيق القانون وقام العميل من جانبه برفع دعوى جديدة لطلب تعيين محكم عن الشركة المصرية وتم تأجيل نظرها إلى جلسة ٢٢ مايو ٢٠١٤ ومنها إلى جلسة ٥ يونيو ٢٠١٤ وبذلك الجلسة طلبت الشركة رفع دعوى فرعية ببطلان تشكيل هيئة التحكيم ووقف الدعوى تعليقاً لحين الفصل في الطعن بالنقض المقدم من الشركة . وتأجلت لجلسة ٢٦ يونيو ٢٠١٤ للدعوى الفرعية والإعلان وقررت المحكمة حجز الدعوى الفرعية للحكم بجلسa ٢٤ يوليو ٢٠١٤ وبذلك الجلسة تم التأجيل لجلسة ١٣ نوفمبر ٢٠١٤ لاستجواب طرفى الدعوى وتعاقبت الجلسات المتعلقة بذلك الدعوى ثم تم التأجيل لجلسة ٢٨ ديسمبر ٢٠١٤ وقد قررت المحكمة في تلك الجلسة وقف الدعوى تعليقاً لحين الفصل في الطعن بالنقض المقدم من الشركة . وقد قام العميل بالإستئناف على هذا الحكم وقد تم حجز دعوى الاستئناف لجلسة ٣ يونيو ٢٠١٥ للحكم ، وقد قررت المحكمة قبول الإستئناف المقدم من العميل شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد حكم محكمة أول درجة والذي يقضي بوقف الدعوى الأصلية المقامة من العميل تعليقاً لحين الفصل في الطعن بالنقض المقدم من الشركة المصرية للمنتجعات السياحية على حكم محكمة الاستئناف بالغاء حكم التصحيح السابق إصداره بتسمية الحكم المرجح دون تسمية حكم آخر . وحيث أن النزاع من الناحية القانونية يعد في بدايته وبالتالي لا يمكن التنبؤ بما ستنتهي إليه هيئة التحكيم من حكم ، وترى الشركة أن الدفوع المقدمة منها تدعم موقفها القانوني في ضوء السلطة التقديرية للمحكمة .

٣٢ - تعديلات سنوات سابقة

قامت إدارة الشركة خلال السنة الحالية بإجراء تعديلات على القوائم المالية لعام ٢٠١٤ وما قبلها نتيجة لما أسفرت عنه إعادة دراسة التكفة التقديرية والمعدة بمعرفة أحد المكاتب الإستشارية المتخصصة وفقاً لما هو مبين بالإيضاح رقم (٧) الأعمال تحت التنفيذ ، وبناءً على ما سبق تم تصحيح ما قد نشأ من أخطاء وعليه تم إعادة إثبات أرصدة ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ لعناصر الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية لتصحيح تلك الأخطاء.

هذا وقد بلغت قيمة التسويات الناتجة عن الدراسة المشار إليها أعلاه والمحملة على الخسائر المرحلة مبلغ ٩٩٠ ٧٦٢ ١٢٩ جنيه مصرى تشمل تسويات بمبلغ ٩٩٠ ٧٠٨ جنيه مصرى تم تحديدها على خسائر عام ٢٠١٤.

وفيما يلى بيان هذه التعديلات:-

<u>البند</u>	<u>٢٠١٤/١٢/٣١</u>	<u>التسويات على الرصيد</u>	<u>٢٠١٤/١٢/٣١</u>	<u>(بعد التعديل)</u>
<u>١: قائمة الميزانية المستقلة</u>	<u>٢: قائمة الدخل المستقلة</u>	<u>٣: قائمة الدخل المدققة</u>	<u>٤: قائمة المدخرات والالتزامات</u>	<u>٥: قائمة الأرباح والخسائر</u>
أصول ثابتة (بالصافي)	١٣٤ ٦٥٩ ٠١٢	١٣٤ ٦٥٩ ٠١٢	١٣٤ ٦٥٩ ٠١٢	١٣٤ ٦٥٩ ٠١٢
أعمال تحت التنفيذ	٥٤٠ ٧٥١ ٨٦٤	٥٤٠ ٧٥١ ٨٦٤	٥٤٠ ٧٥١ ٨٦٤	٥٤٠ ٧٥١ ٨٦٤
مستحقات لهيئة التنمية السياحية	(٣٥ ٧٤١ ٧٦٨)	(٣٥ ٧٤١ ٧٦٨)	(٣٥ ٧٤١ ٧٦٨)	(٣٥ ٧٤١ ٧٦٨)
التكلفة التقديرية لاستكمال تنمية الاراضى	(٦٧ ٨٥٦ ٤٩٦)	(٦٧ ٨٥٦ ٤٩٦)	(٦٧ ٨٥٦ ٤٩٦)	(٦٧ ٨٥٦ ٤٩٦)
المباعة	-	-	-	-
الخسائر المرحلة	٦٠ ٥٢٢ ٨٤٠	٦٠ ٥٢٢ ٨٤٠	٦٠ ٥٢٢ ٨٤٠	٦٠ ٥٢٢ ٨٤٠
صافي خسارة العام	٢٣ ٧٠٣ ٩٧٦	٢٣ ٧٠٣ ٩٧٦	٢٣ ٧٠٣ ٩٧٦	٢٣ ٧٠٣ ٩٧٦
دائع شراء اراضى	(٢٥٦ ١١٨ ٨٧٦)	(٢٥٦ ١١٨ ٨٧٦)	(٢٥٦ ١١٨ ٨٧٦)	(٢٥٦ ١١٨ ٨٧٦)
-	-	-	-	-

ثانياً: قائمة الدخل المستقلة

<u>أرقام المقارنة عن عام ٢٠١٤</u>	<u>التسويات</u>	<u>أرقام المقارنة عن عام ٢٠١٤</u>	<u>(بالصافي)</u>
<u>(بعد التعديل)</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>(قبل التعديل)</u>	<u>جنيه مصرى</u>
٣١ ٥٥٦ ٩٨٣	٥ ٢٨٨ ٨٧٨	٢٦ ٢٦٨ ١٠٥	٢٦ ٢٦٨ ١٠٥
(٧ ٨٢٥ ٦٨٤)	(٢ ٧٧٦ ٦٨٣)	(٥ ٠٤٩ ٠٠١)	(٥ ٠٤٩ ٠٠١)
٦٦ ٤١٦ ٢٦٦	٢ ٧٤٣ ٠٢١	٦٣ ٦٧٣ ٢٤٥	٦٣ ٦٧٣ ٢٤٥
١٠ ١٩٥ ٨١٢	٦٣٤ ٣٠	٩ ٥٦١ ٥١٢	٩ ٥٦١ ٥١٢
(٧ ٥١٥ ٦٨٤)	(١٨٠ ٥٢٦)	(٧ ٣٣٥ ١٥٨)	(٧ ٣٣٥ ١٥٨)
<u>٥ ٧٠٨ ٩٩٠</u>			

٣٣ - ارتباطات تعاقدية

قامت إدارة الشركة بإبرام عدة عقود بيع أراضي لعدد من عملاء الشركة بقيمة تبلغ ١١٢ ٩٣٨ ٤١٨ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٢٣٤ ٤١٨ ١١٢ جنيه مصرى، ويبلغ قيمة الدفعات المحصلة من قيمة هذه التعاقدات مبلغ ١٩٠ ٧٥٦١ دولار أمريكي، ومن المتوقع استكمال إجراءات التسليم وتحصيل باقي قيمة الدفعات المقدمة من هؤلاء العملاء خلال عام ٢٠١٦.